



مجلة ریحان للنشر العلمی

مجلة علمية شهرية محكمة ذات تخصصات متعددة
تصدر عن مركز فكر للدراسات والتطوير



العدد التاسع والستون - 28 آذار (مارس) 2026
المجلد الثاني

ISSN : 2097-2709



مجلة ریحان للنشر العلمي

مجلة علمية شهرية محكمة ذات تخصصات متعددة

تصدر عن مركز فكر للدراسات والتطوير

ISSN: 2709-2097



لبنان	رئيس هيئة التحرير د. عبدالله زيادة
تركيا	مدير مركز فكر للدراسات والتطوير Dr. Ahmet Nasif

اعضاء الهيئة الاستشارية	
سوريا	د. إياد الحمادة
سوريا	د. انس شبيب
سوريا	د. فيصل الحسن
السودان	د. إبراهيم عبداللطيف عبد المطلب خوجلي
تركيا	Dr. Ahmet Nasif

أعضاء هيئة التحكيم

سوريا	د. محمد المجبل	لبنان	أ.د. رامز طنبور
ليبيا	د. مصطفى عثمان الحوات	لبنان	د. زكريا بيتية
السودان	د. إخلاص محمد عبدالرحمن حاج موسى	الجزائر	أ.د. خديجة سبخاوي
تركيا	Prof. Abdulmecit Canatak	العراق	أ.د. مروان عبدالمجيد
تركيا	DR. Abdurrahman Çalık	سوريا	أ.د. عبدالمهيمن الديرشوي
تركيا	DR. Abdullah OĞRAK	الصين	د. رامي بدوي
تركيا	DR. Abdulkadir GÜMÜŞ	سوريا	د. علي كيلاني

شروط النشر

تنشر مجلة ريجان البحوث العلمية باللغات العربية والإنجليزية والتركية، على أن تراعي البحوث الشروط الآتية:

1. أن يكون البحث المقدم للنشر جديداً، ولم يُنشر من قبل، ويجب ألا يكون مقدماً للنشر لأية مجلة أو مؤتمر في الوقت نفسه. ويجب على الباحث أن يتعهد بذلك، وفي حالة المخالفة سيكون الباحث تحت طائلة القانون، ويتحمل مسؤولية ذلك.
2. أن يكون البحث مطبوعاً على برنامج الورد (Word Doc.)، ونوع الخط (Times New Roman) بحجم (14)، وتباعد الأسطر مفرد للنص، والحرف داكن للعنوان الرئيس والعناوين الفرعية. وتكون الهوامش (3) سم من كل طرف.
3. تدرج الأشكال والجداول والصور إلكترونياً في مواقعها ضمن النص.
4. ألا يزيد عدد صفحات البحث على (25) صفحة، بما فيها الأشكال والصور والجداول والمراجع.
5. يُرتب البحث على النحو الآتي: عنوان البحث – اسم الباحث ومرتبته العلمية وعنوانه- ملخص- مقدمة تتضمن أهمية البحث وأهدافه- مواد وطرائق البحث (أو منهجية البحث)- النتائج والمناقشة – الاستنتاجات والتوصيات – المراجع. ويجب أن يشير الباحث في المقدمة، أو أي مكان آخر مناسب، إلى مكان إجراء البحث وفترة تنفيذه.
6. إذا استخدم الباحث استبيان أو غيره من أدوات جمع البيانات، فعليه أن يقدم نسخة كاملة من تلك الأداة إذا لم يكن قد تم ورودها في صلب البحث أو في ملاحقه.
7. يجب أن يحتوي البحث على ملخص وافٍ بحدود (150-200) كلمة باللغة العربية أو المكتوب فيها البحث، وملخص وافٍ أيضاً بحدود (150-200) كلمة بلغة أخرى (الإنجليزية أو التركية).
8. يُكتب على صفحة الملخص: عنوان البحث، واسم الباحث، وعنوانه، ومرتبته العلمية، وبريده الإلكتروني، ويكتب الملخصان في صفحتين مستقلتين.
9. يُذكر مرة واحدة في البحث المصطلح العلمي باللغة العربية وبجانبه المصطلح باللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو التركية عند وروده أول مرة، ويكتفى بعد ذلك بكتابته باللغة العربية.
10. يجب ترقيم الأشكال والصور حسب ورودها ضمن البحث بين قوسين صغيرين (،)، وتوضع دالاتها تحت الشكل، كما تُرقم الجداول بالأسلوب نفسه، وتوضع دالاتها أعلى الجداول.

11. توضع قائمة المراجع في نهاية البحث، وفق ترتيب تسلسل أرقام ورودها في النص، أو وفق الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين إذا وردت بالأسماء ضمن النص. وتوضع الحواشي في أسفل صفحات النص. ويراعى أن توضع أرقام المراجع ضمن النص بين قوسين متوسطين []، أو تُكتب المراجع ضمن النص على الشكل الآتي: (حكيم، 1975).

12. التوثيق: تعتمد المجلة نظام (American Psychological Association APA) للنشر العلمي.

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية

- قاعدة ISI (0.829)
- قاعدة اسك زاد (بنك المعلومات العربي)
- دار المنظومة
- معامل التأثير العربي لعام 2024 (2.7)
- شبكة المعلومات العربية التربوية (شمعة)
- قاعدة البيانات العربية الرقمية "معرفة"
- معامل كوبيرنيكوس الألماني (49.24)
- ACADEMIA
- Ajman University Library
- Alabama Online Learning Repository Powered by EBSCOed
- Ardahan Üniversitesi
- Asian Research Index
- Bursa Teknik Üniversitesi
- Buscador
- CiteFactor
- Charleston County Public Library
- Coppenger Library
- Cosmos Impact Factor 3.161 (2019)
- COVID-19 Research

- Douglas College Library
- DRJI
- EBSCO Publishing
- Educator Resources
- Eurasian Scientific Journal Index
- European Science Evaluation Center
- EuroPub
- General Impact Factor (GIF)
- Google Scholar
- ICI Journals Master List
- Idealonline
- IIFS (International Impact Factor Services)
- IJIFactor
- Index of Academic Documents (IAD)
- Informatics Global
- International Innovative Journal Impact Factor (IIJIF)
- International Institute of Organized Research (I2OR)
- International Services for Impact Factor and Indexing (ISIFI)
- International Society for Research Activity
- IPIndexing (2.87)
- ISRA JIF
- J-Gate plus
- Journal Factor (JF)
- Journals Directory

- JournalTOCs
- Library of Congress
- Masland Library
- Research BIB
- Root Society for Indexing and Impact Factor Service
- Scientific Indexing Services (SIS)
- Scope Database: Journal Indexing and Citation Analysis
- SJIF 2022 (4.167)
- Sobiad
- Southwest Texas Junior College
- Stacks Health Portal
- Stanford Libraries
- SWBTS Libraries
- Worldcat



INTERNATIONAL
Scientific Indexing

Fresh Ideas for Growing your Citations

Certificate

This is to certify that **Rihan Journal for scientific publishing** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **0.829** based on International Citation Report (ICR) for the year **2021-2022**. The URL for journal on our server is <https://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=14371>

Editor ICR Team
(ISI)

International Scientific Indexing
(ISI)



الكلمة الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا لمواصلة العمل الدؤوب في النشر العلمي. ونحن إذ نشكر الله تعالى على هذه الاستمرارية، فإننا نفتخر بالدور الذي تضطلع به مجلتنا في تعزيز القدرات البحثية للشباب الأكاديمي في العالم العربي عمومًا، ولا سيما السوريين منهم سواء داخل الوطن أو في دول اللجوء. إننا نسعى جاهدين لتكون المجلة حاضنة للباحثين الذين يسهمون بأبحاثهم في النهضة العلمية والفكرية لأمتنا.

إن مجلة ريجان للنشر العلمي ليست مجرد وسيلة لنشر الأبحاث، بل هي جزء من مشروع حضاري رائد يهدف إلى تزويد المؤسسات العامة والخاصة، سواء الربحية أو غير الربحية، بدراسات علمية رصينة تُبنى عليها استراتيجيات تنمية تُعزز البناء الاجتماعي والاقتصادي. إننا نؤمن بأن هذه الدراسات قادرة على إحداث أثر ملموس في صياغة مستقبل أكثر إشراقًا لمجتمعاتنا.

هذا العدد يحمل بين دفتيه نخبة من الأبحاث العلمية المتميزة التي تنوعت موضوعاتها لتغطي مجالات متعددة. وقد شارك في إعدادها باحثون وأساتذة مرموقون من جامعات ومؤسسات أكاديمية في دول مختلفة، منها: الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وتركيا، وتشاد، وأفغانستان، ولبنان، ونيجيريا. نشتمن جهود جميع المشاركين ونفتخر بإسهاماتهم التي تُثري الحقل العلمي وتعزز التعاون البحثي بين الدول.

ختامًا، نتوجه بالدعاء إلى الله العلي القدير أن يوفقنا لمواصلة هذا النهج المتميز، وأن تبقى مجلة ريجان للنشر العلمي رائدة في نشر البحوث العلمية الرصينة، وأن تحقق مع كل عدد جديد مزيدًا من التقدم والارتقاء.

مع أطيب التمنيات،

رئيس التحرير

د. عبد الله زيادة

فهرس المحتويات

م	البحث	الباحث	الصفحات
1	صفات المرأة في الشعر الجاهلي	وداد إسماعيل الأيوبي.د	34-1
2	أداة النفي ليس في سنن الإمام الترمذي	خالد رمضان الرزوق	54-35
3	قاعدة اليقين لا يزول بالشك وأثرها على الحقوق في صحيح البخاري	بشيرناشد	91-55
4	مسالك دفع التعارض في كتاب المجموع شرح المذهب للإمام النووي	عقيل رحيم صالح الفهداوي م. د. فتحي بقاعي	120-92
5	المسئولية الجنائية عن الخطأ الطبي في عمليات التجميل بالسودان	د. الحسين عوض الجيد الطائف دفع الله	136-121
6	مستوى جودة الحياة الإرشادية وعلاقتها بإدارة الانفعالات لدى المرشدين التربويين بالمحافظات الفلسطينية	أ. سامي خليل إبراهيم فحجان أ.د. محمد المهدي عمر محمد عبد الكريم	169-137
7	أثر توظيف الحوار المسرحي في فهم أنماط الإضافة	حفيضة العمري	193-170
8	العمل التطوعي والتعافي الاجتماعي	ذكرى عبد الجبار العريقي	223-194
9	النهج التربوي لمواجهة العته الفكري	الدكتور الحبيب عبد الغني	253-224
10	التَّحْقِيقُ فِي خَصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ الْعَشْرِ بَيْنَ كُتُبِ السِّيَرِ وَأَهْلِ الْأَثَرِ	د. الطاهر عبد الرزاق الطاهر مسلّم	299-254
11	موقف الشيخ أحمد شاکر من الرواة المدلسين في تحقیقاته وشروحه	د. خميس عبد الله نصر الناجح	337-300
12	موقف اللبنانيين من السياسة الداخلية للرئيس كميل شمعون	الدكتورة رباب يوسف وهي	371-338

موقف الشيخ أحمد شاکر من الرواة المدلسين في تحقیقاته
وشروحه

عرض ودراسة ونقد

**The Position of Sheikh Ahmad Shakir Regarding
Fabricating Narrators in His Investigations and
Commentaries**

Presentation, Analysis, and Critique.

د. خمیس عبد الله نصر الناجح

Dr. Khamis Abdullah Nasr Annajeh

الأستاذ المساعد في كلية أصول الدين، قسم الحديث وعلومه،

جامعة علوم الشريعة، طرابلس - ليبيا.

<https://orcid.org/0009-0005-9270-288X>

k.annagh00@gmail.com

الملخص :

من وجوه الإعلال التي تواجه النقاد عند إعلالهم: التدليس، الذي أشكل وغمض أمره على كثير ممن يشتغل في هذا الفن، وذلك سواء في حده، أو تطبيقاته، أو الرواة الذين تلبسوا ووصفوا به، من هنا جاء البحث بتخيّر ناقد كانت له جهود طيبة في خدمة السنّة، والذب عنها، وألف وشرح وحقق في ذلك كتب ثمينة، إنه الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله-، غير أن لكل عمل بشري نقص يعتريه، فبعد مطالعتي لتحيقاته وشروحه تبين لي أن موضوع التدليس في نقده به يحتاج لوقفه عنده، سواء في تحرير تعريفه، أو من جهة تطبيقاته التي تداخلت في أكثر من طريقة، من هنا أحببت أن أرسم معالم منهجه في هذا البحث، وبيان حده، ومقارنة أصوله وعمله بعمل غيره من الأئمة حتى يتبين حاله في موضوع التدليس معهم، والموضوع يخص الراوي المدلس وحسب، في كيفية التعامل معه، ولن أتعرض لأحاديثه إلا على نطاق ضيق.

مفاتيح البحث: التدليس، المدلس، الراوي، المنهج، النقد

Abstract

Among the challenges faced by hadith critics in identifying defects in narrators is **tadlīs (concealment or obfuscation in narration)**, a subject that has long puzzled many scholars in this field—whether in defining its boundaries, understanding its applications, or identifying narrators who engaged in it or were described by it. This study focuses on a distinguished critic who devoted considerable effort to serving and defending the Sunnah, authoring, explaining, and verifying valuable works: **Sheikh Ahmad Shākir (may Allah have mercy on him)**. However, as with any human endeavor, his works are not without shortcomings. A review of his investigations and commentaries revealed that his treatment of tadlīs in his criticism warrants closer examination—both in clarifying its definition and in understanding its applications, which often overlap in multiple ways. This research aims to outline his methodological approach, define its boundaries, and compare his principles and practices with those of other prominent scholars, to ascertain his position regarding tadlīs. The study specifically addresses narrators who practiced tadlīs and how Sheikh Shākir dealt with them, while references to individual hadiths are limited to a narrow scope.

Keywords: tadlīs, mudallis (narrator practicing tadlīs), narrator, methodology, criticism

المقدمة

الحمد لله المنزه عن النقائص بالتسبيح والتقدیس، والصلاة والسلام على رسوله محمد ﷺ المبرأ عن كل عيب ينشأ عن توضيح، أو تلبیس، وعلى آله، وصحبه الذين بلغوا عنه الرسالة من غير تدليس.

أما بعد،،

فقد تكانثرت علل الحديث على النقاد، ودفعها في بعض الحالات يصعب لغموضها في الظاهر-تارة بسبب اختلاف النقاد في قبولها أحياناً وردّها أحياناً آخر-، وتارة لدقتها وخفاء وضعها، ومن تلكم العلل هي علة التدليس الذي أشتكل أمره في كثير من الأحيان بين تعريفه تارة وتطبيقاته تارة أخرى؛ بل وغمض جداً حتى ألف النقاد في مؤلفاتهم أسماء من دلّس، وصُرفت الهمم لذلك بين جامع ذلك في كتب مفردة خاصة بهم كما فعل: النسائي، وابن حجر، وسبط ابن العجمي، وحماد الأنصاري مؤخراً، أو تأليف مدموجة مختلطة مع مواضيع أخرى، كما صنع: ابن دقيق العيد، والعلائي، وابن الصلاح، ومن جاء بعده في الشروح على مقدمته -خاصة في نوع التدليس-، والذهبي، ومنهم من رضي بتلك الأسماء ومنهم من استبعد بعضهم، ومنهم من قدّم درجة الراوي المدلس في طبقة، ومنهم من أخره لأخرى، فاختلفت أنظارهم في هذا، ومنهم الشيخ أحمد شاکر الذي تبني رأياً وأعرض عن غيره؛ بل وحاول الدفاع عن بعض المدلسين، وسكت عن بعضهم، من هنا أحببت أن أبين ما الطريق الذي سلكه أحمد شاکر بخصوص الرواة المدلسين، ومن معرفة ذلك ولوازمه يتطلب الأمر قراءة عديد من تحقیقاته لبعض الكتب التي كانت مرتبة عندي، وهي: تحقیقه لمسند أحمد، وسنن الترمذي، والمحلّى لابن حزم، وتفسير الطبري، واختصار تفسير ابن كثير المسمى بـ((عمدة التفسير))، ومن المعلوم أن تلكم التحقيقات لم يتمها الشيخ شاکر إلا القليل، ومن كتب الشروح:((ألفية السيوطي في الحديث))،((الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث))، لابن كثير، فجمعت كلامه وتأصيله في تلكم المراجع عن الرواة المدلسين، وضممت المتناظر والمتشابه لبعض، وأسमितه:((موقف الشيخ أحمد شاکر من الرواة المدلسين في تحقیقاته وشروحه))، وما أقدمت على هذا العمل إلا لسببين، أولهما: لبي أن الوهم -على حسب علمي- وما أردت إلا هذا، وربما يكون استدراكي هو الوهم، ثانيهما: لمقولة قالها شاکر -في مقدمة تحقیقه للمسند- جرأتني على الإقدام، قال شاکر: ((وقد يكون في بعض ما ذهبت إليه من التحقيق شيء من الخطأ، فما يخلو عمل إنسان غير معصوم من الخطأ، ولكنني قد أراه خطأ يهتدي إلى كثير من الصواب؛ إذ فتح للباحثين باب البحث في دقائق كانت مغلقة))⁽¹⁾.

¹ مقدمة تحقیقه لمسند أحمد (11/1).

أهمية الموضوع: لا تخفى أهمية بحث موضوع التدليس على الباحثين من طلبة العلم؛ إذ به تقبل أو تُرد الرواية في بعض أحوالها، وقد أخذ موضوع المدلسين في كتب المصطلح حيزاً كبيراً، واتجهت أنظار النقاد تارة بجرح الراوي، وأخرى بتبرئته، وثالثة باختلافهم في الطبقة التي يجب أن يكون فيها، ومن هنا كان البحث فيه مطلباً علمياً من شأنه أن يكشف طريقة عمل الشيخ شاكر مع بعض الرواة المدلسين.

. **أسباب اختيار الموضوع:** تعددت الأسباب لهذا الموضوع، وحسبي أن أذكر منها:
. أن الشيخ شاكر من أشهر العلماء المعاصرين، الذي كان له الأثر الواضح في حفظ وتحقيق بعض من تراث الأمة، من هنا جاءت الرغبة في إبراز جهود الشيخ شاكر في مسألة التدليس، وتبيين منهج النقد عنده، وكذلك معرفة الأصول والضوابط التي تبنّاها في تبرئة بعض الرواة وصمة التدليس.

. **أسئلة البحث:** تتمحور الإشكاليات التي يطرحها الباحث، ويحاول الإجابة عنها في بيان معنى مصطلح التدليس عند النقاد، الذي أخذ مساحة من الخلاف في تعريفه؛ بل في جانب التطبيق أيضاً، وأيضاً الخلاف في توصيف بعض الرواة المدلسين.

وللإجابة عن هذه الإشكالية كان عليّ أن أجيب على التساؤلات الفرعية الآتية:
. ما الذي جنح إليه الشيخ شاكر في تعريف التدليس من خلال شرحه وتطبيقاته؟ وفيّم تمثّلت اعتراضات الشيخ شاكر على النقاد في الرواة المدلسين؟ وما أسباب ذلك؟ وما الأثر الذي ترتب على تبرئة بعض الرواة من وصمة التدليس؟ وهل له سلف في ذلك؟
ثم ما أسباب تخبّطه في بعض الرواة المدلسين؟ أحياناً يصفهم بذلك، وأخرى يدافع عنهم، وتارة يسكت.

كل تلك الأسئلة وغيرها هي محل نقاش ليتبين من خلالها، ماذا يريد شاكر؟ وإلام يرمي إليه؟
. **أهداف الدراسة:** تسعى الدراسة إلى وصف وتحليل مفهوم التدليس عند الشيخ شاكر، وما مدى موافقته أو اعتراضه على عمل النقاد من حيث التطبيق مع الرواة المدلسين.
. تبين ملامح عمل الشيخ شاكر مع الرواة المدلسين، والكشف عن الضوابط التي عوّل عليها، وذلك من خلال ضرب بعض الأمثلة.

. **جمع أقوال الشيخ شاكر من كتبه** لبيان منهجه في الرواة المدلسين بوضوح.
وقد اتبعت في هذا البحث المنهج النقدي، والوصفي التحليلي، والمقارن، والتاريخي.
واقترضت طبيعة البحث تقسيمه إلى: مقدمة، وثلاثة مسائل، وذيلت ذلك بخاتمة، وثبت لمصادر البحث ومراجعته.

أما المقدمة فذكرت فيها فكرة البحث، وأهميته، وسبب اختياري لهذا الموضوع، وأسئلة البحث، وأهدافه، والمنهج المتبع فيه، وتقسيمه.

وقد جاءت المسائل الثلاثة على النحو الآتي:

المسألة الأولى- التعقيد والتأصيل عند أحمد شاکر لظاهرة التدليس.

المسألة الثانية- ضوابط وميزان التعامل مع الرواة المدلسين عند شاکر.

المسألة الثالثة- علاقة شاکر مع أئمة النقد في ظاهرة التدليس.

وحاولت أن أوازن بين المسائل ولكن طبيعة البحث حالت دون ذلك.

وأما الخاتمة فذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، وألحقت بالبحث ثبثاً بالمصادر والمراجع.

المسألة الأولى- التعقيد والتأصيل عند أحمد شاکر لظاهرة التدليس

الفرع الأول- في تعريف التدليس:

من صور انقطاع السند، هي: رواية الراوي عن شيخ لم يدركه، وهذا انقطاع جلي حتماً، وإن وصفه بعض أهل التحرير بالتدليس توسعاً كالذهبي قال في ترجمة: عبد الله بن زيد أبو قلابة: ((ثقة في نفسه إلا أنه يدلس عن لحقهم وعن لم يلحقهم، وكان له صحف يحدث منها ويدلس))⁽²⁾، وعند تعريفه للتدليس -في كتابه الموقظة- تبني هذا غير أنه عند شرحه للتعريف تبين مراده، فقال: ((ما رواه الرجل عن آخر، ولم يسمعه منه، أو لم يدركه))⁽³⁾، فأدخل بقوله: ((أو لم يدركه)) في التدليس، ولكن عند شرحه زال هذا التوهم، فقال: ((فإن صرح بالاتصال وقال: حدثنا، فهذا كذاب، وإن قال: عن، احتُمِلَ ذلك، ونُظِرَ في طبقته هل يُدْرِكُ من هو فوقه؟ فإن كان لقيته فقد قرّره، وإن لم يكن لقيته فأمكن أن يكون مُعاصِره، فهو محلُّ تردّد، وإن لم يُمكن فمَنقُطع، كقتادة عن أبي هريرة))، والمشهور عند النقاد أن هذا لا يدخل في صورة التدليس إلا على سبيل التجوّز والتوسع؛ لأنه قدّ شرط الإيهام؛ ولأنه انقطاع جلي ظاهر، من ذلك قول الحاكم: ((الجنس السادس من التدليس قوم رَوَوْا عن شيوخ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم؛ إنما قالوا: قال فلان فحمل ذلك عنهم على السماع وليس عندهم عنهم سماع عال ولا نازل))⁽⁴⁾، وعلّق عليه المعلمي، قائلاً: ((ليس بتدليس وإنما يسميه جماعة تدليساً إذا كان على وجه الإيهام، فأما أن يرسل المحدث عن قد عرف الناس أنه لم يدركه أو لم يلقه فلا إيهام فيه فلا تدليس، وعادة أئمة الحديث إذا كان الرجل ممن يكثر منه هذا الإرسال أن ينصوا على أسماء الذين روى عنهم ولم يسمع منهم، كما تراه في تراجم:

⁽²⁾ ميزان الاعتدال (426/2).

⁽³⁾ الموقظة (ص: 47).

⁽⁴⁾ معرفة علوم الحديث (ص: 172).

مكحول، والحسن البصري، وأبي قلابه عبد الله بن زيد، وغيرهم⁽⁵⁾، ومن أمثله عند شاکر، قوله: ((أنه منقطع؛ لأن قتادة لم يدرك ابن عباس))⁽⁶⁾، وهذا لا يُسمى تدليساً مع أن قتادة مشهور بالتدليس؛ بل ينطبق عليه وصف الانقطاع كما قال شاکر.

ومن الصور أيضاً، هي رواية الراوي عن شيخ عاصره، أو لقيه ولم يسمع منه، بصيغة تحتل السماع، وهذه الصورة ذكرها ابن الصلاح في نوع التدليس، فقال: ((تدليس الإسناد: وهو أن يروي عَنْ لَقِيَهُ ما لم يَسْمَعْهُ مِنْهُ، مُوْهِماً أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ، أو عَمَّنْ عَاصِرَهُ وَلَمْ يَلْقَهُ، مُوْهِماً أَنَّهُ قَدْ لَقِيَهُ وَسَمِعَهُ مِنْهُ))⁽⁷⁾، فجمع ابن الصلاح الصورتين، بأن لقيه، أو عاصره ولم يلقه -وهذه صورة الإرسال الخفي-، فالصورتان عنده تدليس، وعامة أهل النقد المتقدمين على هذا، قال الخطيب: ((والمدلس: رواية المحدث عن عاصره ولم يلقه، فيتوهم أنه سمع منه، أو روايته عن لقيه ما لم يسمعه منه، هذا هو التدليس في الإسناد))⁽⁸⁾، ومن الأمثلة عند المتقدمين قول ابن معين: ((لئس هُشيم، عن زاذان أبي منصور، ولم يسمع منه))⁽⁹⁾، وقال البخاري: ((ولا أعرف لسعيد بن أبي عروبة سماعاً عن الأعمش، وهو يدلس ويروي عنه))⁽¹⁰⁾، فجعلنا عدم السماع من صور التدليس، وقال يعقوب بن شيبه: ((التدليس جماعة من المحدثين لا يرون به بأساً وكرهه جماعة منهم ونحن نكرهه، ومن رأى التدليس منهم فإنما يجوزه عن الرجل الذي قد سمع منه ويسمع من غيره عنه ما لم يسمع منه، فيدلسه يري أنه قد سمع منه، ولا يكون ذلك أيضاً عندهم إلا عن ثقة فأما من دلس عن غير ثقة وعمن لم يسمع هو منه فقد جاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء))⁽¹¹⁾، فهو يرى الصورتين من التدليس غير أن الصورة الثانية -المرسل الخفي- أشد من الأولى، وهذا المذهب هو للمتقدمين الذي عبّر عنه ابن الصلاح في مقدمته -كما سبق-، مع اعتراض العراقي الذي استثنى من هذا المذهب البزار، وابن القطان الفاسي، فهما يريان التفرقة بين ممن سمع من شيخه، ومن لم يسمع منه مطلقاً، وأضاف ابن حجر تعقيباً على شيخه العراقي: الشافعي، والخطيب، غير أنه يمكن الرد على أن مذهب الشافعي، والبزار، والخطيب غير واضح بما مثّلوا به، وأن بعضهم مشى مع الصورة الأولى، ويبقى ابن القطان الفاسي هو العمدة في إنشاء

⁽⁵⁾ التتكيل (917/2).

⁽⁶⁾ تحقيقه لتفسير الطبري (12/2)، وكذلك قال عند روايته عن ابن عباس. ينظر: تحقيقه لتفسير (396/6).

⁽⁷⁾ مقدمة (ص: 73).

⁽⁸⁾ الكفاية (97/1).

⁽⁹⁾ رواية الدوري (380/4).

⁽¹⁰⁾ عل الترمذي الكبير (ص: 375).

⁽¹¹⁾ الكفاية (386/2).

هذا المذهب الذي تنبأه ابن حجر وشهره، وتبعه بعد ذلك كل من جاء بعده، واعتبروا الأول من باب التدليس، والثاني من باب المرسل الخفي⁽¹²⁾، والعمل في البحث عن صيغ التحديث من الراوي سيكون في الصورة الأولى فحسب؛ لأن الصورة الثانية منقطعة ولا بدّ، ولن تجد صيغة من صيغ السماع للراوي مطلقاً؛ لأنه ليس له سماع أصلاً.

بعد هذا لا بدّ لنا من وقفة ومراجعة مع ما سطره شاكر حتى نرى مع أي الفريقين هو، وقد راجعت كتابين هنا في الباب، وهما مظنة التأصيل فيهما عند شاكر، كتاب ((شرح ألفية السيوطي))، وكتاب ((الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث))، ففي باب التدليس في كتاب ((شرح ألفية السيوطي)) فرّق شاكر بين التدليس والانقطاع الجلي، فقال: ((إذا روى الراوي ذلك بصيغة لا تقتضي السماع كأن يقول: عن فلان، أو قال فلان، أو نحو هذا، فإن كان المروي عنه لم يعاصره الراوي ولم يلقه كان ما يرويه منقطعاً كما مضى، وزعم بعضهم أن هذا من باب التدليس، وهو قول مرجوح غير مشهور))⁽¹³⁾، وهذه صورة الانقطاع الجلي كما مرّ، ولم يرض أن يكون هذا من باب التدليس ولو على سبيل التوسع، فقط اشترط في التدليس أن يكون الراوي معاصراً لشيخه، وقد ثبت لقاءه، مع صيغة لا تقتضي السماع، فقال: ((وإذا كان الراوي معاصراً لمن روى عنه، وثبت أنه لقيه، وأتى في روايته بصيغة لا تقتضي السماع، وروى بها ما لم يسمع كان هذا تدليساً، وسُمّي الراوي مدلساً))⁽¹⁴⁾، ولم يتبنّ شاكر التفريق -في بعض الحالات- بين من كانت له رواية من شيخه وروى عنه ما لم يسمعه، وبين من لم تكن له رواية عنه أصلاً، فقد قال في مبحث ((الإرسال الخفي والمزيد في متصل الأسانيد)): ((ويُعرف الإرسال الخفي أيضاً بعدم لقاء الراوي لشيخه وإن عاصره، أو بعدم سماعه منه أصلاً، أو بعدم سماعه الخبر الذي رواه وإن كان سمع منه غيره))⁽¹⁵⁾؛ وكرر هذا النص في: ((الباعث الحثيث))⁽¹⁶⁾ أيضاً في نوع: ((مَعْرِفَةُ الْخَفِيِّ مِنَ الْمَرَّاسِيلِ))، وهي دلالة منه أنه يريده ويتبناه، فقله: ((أو بعدم سماعه الخبر الذي رواه وإن كان سمع منه غيره)) هو التدليس بعينه باتفاق، ومن أمثله قول شاكر: ((أن الأعمش لم يسمعه من سعيد بن جببر، وإن كان أدركه وروى عنه))⁽¹⁷⁾، وكل ذلك شرطه رواية ذلك بالعنونة وإن لم يذكر ذلك شاكر لظهوره

⁽¹²⁾ ينظر: بيان الوهم والإيهام: لابن القطان الفاسي (66/5)، (493/5)، والتقييد والإيضاح: للعراقي (ص: 85)، والنكت

على ابن الصلاح: لابن حجر (614/2).

⁽¹³⁾ شرح ألفية السيوطي (ص: 55).

⁽¹⁴⁾ شرح ألفية السيوطي (ص: 55).

⁽¹⁵⁾ شرح ألفية السيوطي (ص: 63).

⁽¹⁶⁾ الباعث الحثيث (ص: 229).

⁽¹⁷⁾ عند تحقيقه لتفسير الطبري (373/2).

ووضوحه، ولا أدري لما كانت هذه الفقرة من هذا الشرح في مبحث ((الإرسال الخفي والمزيد في متصل الأسانيد))، عند شرحه لألفية السيوطي، أو مبحث ((مَعْرِفَةُ الْخَفِيِّ مِنَ الْمَرَّاسِيلِ))، في ((الباعث الحثيث))؛ بل في نوع التدليس به ألصق وأحرى، ولا إخاله أراد الحصر بهذه الجملة في المرسل الخفي فحسب؛ وإلا فم التدليس عنده؟ والجملتان الأوليان في النص السابق منه، هو الذي يجري فيهما الخلاف بين القطان الفاسي، وابن حجر -أو كما ادعى العراقي وابن حجر في غيرهما كما سبق بيانه- من جهة، وبين مَنْ سبقهما، هل هو من صور التدليس أم لا؟ وهي عدم السماع الراوي مطلقاً ممن روى عنه وقد تعاصرا، وربما لقيه؛ بل وضَّح الأمر أكثر بنقله عن الدارقطني -ولم يعترضه- قوله: ((والحجاج رجل مشهور بالتدليس وبأنه يحدِّث عن مَنْ لم يلقه، ولم يسمع منه))⁽¹⁸⁾، وهذا نص عزيز، فهو يشير به للراوي الذي حدَّث عن شيخ بما لم يسمع منه، ومن لم يلقه أصلاً، فالصورة عنده صورة تدليس، مع أنه فرَّق بين هذه الصورة، وغيرها كما سبق قريباً، ونصَّ النقاد على أن التدليس يشترط فيه الإيهام.

الفرع الآخر - قراءة في ظاهرة الراوي المدلس عند الأئمة واختيار شاکر:

اختلفت أنظار أئمة النقد في النقول عنهم عند كلامهم عن المدلس وحديثه؛ بل وتجاذب المتأخرون هذه النقول في شرحها وتأويلها بما يُلاءم مذهبه ويدعي أن هذا القول منسوب لفلان، وذاك القول لفلان، من هنا رأيت أن أتكلَّم عن هذه النقول وتحريرها حتى يتسنى لنا معرفة موضع شاکر منها، وقد تبين أن الكلام في هذا الباب له ثلاث محاور، وإليك هي:

الأول - بثَّ شاکر بعض القواعد عند تحقيقه، وتحوم نقولاته وكلامه في هذا على قاعدة قد تكون مطردة عنده، وهي أنه لا بدَّ من تصريح الراوي المدلس بالتحديث والسماع حتى يستقيم حديثه ويُقبل، قال وهو ينقل كلام البيهقي: ((أن أبا إسحاق - السبيعي - بين سماعه من الأسود))⁽¹⁹⁾، وقال: ((وفي كل هذه الروايات صرَّح ابن إسحاق بسماعه))⁽²⁰⁾، وقال: ((وفي إسناد الحديث محمد بن إسحاق، وهو قد يدلّس؛ ولكنه صرَّح بالتحديث فهو إذن حجة))⁽²¹⁾، وقال - عن: ابن إسحاق - ((قال الزيلعي: وأخرج ابن حبان في صحيحه في القسم الثاني، والحاكم في المستدرک، والدارقطني، ثم البيهقي في سننهما، وعندهم الأربعة: حدثني أبان بن صالح، فزالته تهمة التدليس))⁽²²⁾،

¹⁸ تفسير الطبري (48/9). وهذا النص تعليق أخيه محمود، ولكن تحت بصر الشيخ أحمد؛ كما جاء في مقدمة الجزء (10 - 11).

¹⁹ عند تحقيقه لسنن الترمذي (205/1).

²⁰ المصدر نفسه (360/1).

²¹ عند تحقيقه للمطلى (107/1).

²² المصدر نفسه (198/1).

وقال: ((وبقية: هو ابن الوليد، وهو ثقة، وتكلم فيه من تكلم بأنه يدلّس؛ ولكنه صرح بالتحديث في الإسناد الأول عند أحمد، فزالته شبهة التدليس))⁽²³⁾، وقال عنه: ((بقية ثقة وإنما عيب عليه التدليس فإذا صرح بالتحديث فحديثه صحيح))⁽²⁴⁾، ومن ذلك قوله: ((بقية بن الوليد ثقة، وإنما يُخشى من تدليسه، وقد صرح هنا بالسماع))⁽²⁵⁾، وقال: ((والمُدّلس الصادق إذا صرح بالتحديث ارتفعت شبهة التدليس وصحّ حديثه))⁽²⁶⁾، وإن كان في بعض الحالات يشير للتدليس إشارة، من ذلك قوله في: الأعمش: ((أن الأعمش لم يسمعه من سعيد بن جببر، وإن كان أدركه وروى عنه))⁽²⁷⁾، وذلك الذي أصله شاكر، هو تععيد للإمام الشافعي الذي أشار إليه بوضوح بقوله: ((ومن عرفناه دلّس مرّةً فقد أبان لنا عورته في روايته، وليست تلك العورة بالكذب فنردّها بها حديثه، ولا النصيحة في الصدق، فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق، فقلنا: لا نقبل من مُدّلس حديثاً حتى يقول فيه: حدثني، أو سمعت))⁽²⁸⁾، واختاره ابن حبان كذلك، فقال: وأهل الورع في الدين، كانوا يكتبون عن الكل، فما لم يقل المدلس وإن كان ثقة حدثني أو سمعت فلا يجوز الاحتجاج بخبره، وهذا أصل محمد بن إدريس الشافعي -رحمه الله- ومن تبعه من شيوخنا⁽²⁹⁾؛ والخطيب تبني هذا أيضاً؛ بل ونصّ ابن رجب، والسخاوي⁽³⁰⁾ على أن ابن معين مع هذا القول؛ بل وكُتِب المصطلح المتأخرة كلها تدور في فلك هذا المعنى، من ابن الصلاح إلى السيوطي مروراً بالنووي، والعلائي، وابن حجر -مع أن الأخيرين لهما قول آخر على ما سيأتي- غير أن عمل شاكر في بعض المواطن لم يحافظ على هذا الذي خطّه على ما سيأتي.

الثاني - منهج لابن المديني، وهو النظر للراوي المدّلس من حيث قلة تدليسه وكثرته، ولكل منهما حكم خاص به، فتقبل عنعنة المقل، وترد من المكثّر، قال ابن المديني عندما سأله يعقوب بن شعبة: ((عن الرجل يُدّلس أيكون حجةً فيما لم يُقل: حَدَّثَنَا؟ قَالَ: إِذَا كَانَ الْعَالِبُ عَلَيْهِ التَّدْلِيسُ فَلَا حَتَّى يَقُولَ حَدَّثَنَا))⁽³¹⁾، وجاء عن الإمام مسلم: ((وإنما كان تفقد من تفقد منهم سماع رواة الحديث

⁽²³⁾ تفسير الطبري (250/8).

⁽²⁴⁾ عند تحقيقه للمحلى (71/2).

⁽²⁵⁾ عند تحقيقه لسنن الترمذي (130/1).

⁽²⁶⁾ عند تحقيقه لمسند الإمام أحمد (7/4).

⁽²⁷⁾ عند تحقيقه لتفسير الطبري (373/2).

⁽²⁸⁾ الرسالة (ص: 200).

⁽²⁹⁾ ينظر: مقدمة صحيحه - الإحسان بترتيب ابن بلبان - (161/1)، والفتاوى (12/1)، والمجروحين (86/2).

⁽³⁰⁾ ينظر: الكفاية (386/2)، وشرح علل الترمذي (582/2)، وفتح المغيث: للسخاوي (325/1).

⁽³¹⁾ المصدر نفسه.

ممن روى عنهم إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث، وشهر به فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته ويتقنون ذلك منه؛ كي تتزاح عنهم علة التدليس⁽³²⁾؛ بل الإمام مسلم يذكر هذا القول عن غيره وأقره هو، وكذلك ابن عبد البر قال: ((إلا أن يكون الرجل معروفاً بالتدليس فلا يقبل حديثه حتى يقول: حدثنا، أو سمعت فهذا ما لا أعلم فيه أيضاً خلافاً))⁽³³⁾، ففرق بين المعروف بالتدليس-أي: اشتهر به- والغير معروف به، فكأنه يرد هنا على قرينه ابن حزم، ويمكن أن يقال أيضاً أن البخاري مع هذا أيضاً فقد قال عن الثوري: ((لا أعرف لسفيان-الثوري- عن هؤلاء تدليساً، ما أقل تدليسه))⁽³⁴⁾، وتبنى هذا الرأي كذلك الحافظ العلائي، وأسس كتابه ((جامع التحصيل في أحكام المراسيل)) القسم الأول منه في التدليس على هذا المبدأ، وتبعه ابن حجر في كتابه ((تعريف أهل التقديس بالرواة الموصفين بالتدليس)) اللذان صنفوا أهل التدليس إلى خمسة طبقات، وإن كان العمل عندهما -العلائي وابن حجر- على القسم الأول في كثير من الأحيان. والمقصود من القلة والكثرة في جنب ما روى، كما صرح بذلك العلائي، أي المسألة نسبية، لا بعدد رواياته على الإطلاق⁽³⁵⁾.

الثالث- لم يتأخر ابن حزم بأن رسم لنفسه في هذا الباب طريقاً يختلف اختلافاً كبيراً عما سبق، فالراوي الثقة عنده لا يخطئ، وله أن يحدث بأي صيغة شاء، سواء صرح بالسماع، أو قال: عن، أو أن، أو قال؛ بل رد الكثير من الأحاديث التي أعلها النقاد بالتدليس، واعتبر هذا العمل منهم تجني على الراوي، وادعاء لا حجة فيه، وها هو كلامه يبين فيه معالم طريقته، قال: ((وإما أن بعضنا يرى ترك كل ما رواه المدلس إلا ما قال فيه: حدثنا، أو أنبأنا، وهذا خطأ، وبعضنا يرى قبول جميع روايته إذا لم يدلس المنكرات إلى الثقات إلا ما صح فيه تدليسه، وبهذا نقول وعلى كل ما ذكرنا البرهان، والبرهان لا يتعارض والحق لا يعارضه حق آخر))⁽³⁶⁾، وقال: ((وأما المدلس فينقسم إلى قسمين أحدهما: حافظ عدل ربما أرسل حديثه وربما أسنده وربما حدث به على سبيل المذاكرة، أو الفتيا، أو المناظرة فلم يذكر له سنداً، وربما اقتصر على ذكر بعض روايته دون بعض، فهذا لا يضر ذلك سائر رواياته شيئاً؛ لأن هذا ليس جرحة ولا غفلة لكننا نترك من حديثه ما علمنا يقينا أنه أرسله، وما علمنا أنه أسقط بعض من في إسناده، ونأخذ من حديثه ما لم نوقن فيه شيئاً من ذلك، وسواء قال: أخبرنا فلان، أو قال: عن فلان، أو قال: فلان عن فلان، كل ذلك واجب قبوله ما لم

⁽³²⁾ مقدمة صحيح مسلم (122/1).

⁽³³⁾ التمهيد (13/1).

⁽³⁴⁾ علل الترمذي الكبير (ص: 417).

⁽³⁵⁾ ينظر: جامع التحصيل (ص: 113).

⁽³⁶⁾ الإحكام في أصول الأحكام (75/8).

يتيقن أنه أورد حديثاً بعينه إيراداً غير مسند، فإن أيقنا ذلك تركنا ذلك الحديث وحده فقط وأخذنا سائر رواياته... وقسم آخر: قد صحَّ عنهم إسقاط من لا خير فيه من أسانيدهم عمداً، وضم القوي إلى القوي تلديساً على من يحدث وغروراً لم يأخذ عنه ونصراً لما يريد تأييده من الأقوال مما لو سمَّى من سكت عن ذكره لكان ذلك علة ومرضاً في الحديث، فهذا رجل مجرح وهذا فسق ظاهر واجب اطراح جميع حديثه صحَّ أنه دلَّس فيه، أو لم يصح أنه دلَّس فيه، وسواء قال: سمعت، أو أخبرنا، أو لم يقل كل ذلك مردود غير مقبول؛ لأنه ساقط العدالة غاش لأهل الإسلام⁽³⁷⁾، فابن حزم عبَّرَ باليقين حتى يُتهم الراوي بالتدليس ويُرمى به، أما القول جزافاً هكذا فلا يقبل من أي ناقد كان، وكأنني به لا يلتزم إلا بشهادة الراوي على نفسه، فقال في حق أبي الزبير المكي: ((وأبو الزبير مدلس ما لم يقل فيه حدثنا، أو أنبأنا لا سيما في جابر فقد أقرَّ على نفسه بالتدليس فيه))⁽³⁸⁾، فرمى الراوي بالتدليس عنده تحتاج إلى يقين وتثبت، لا الشك في ذلك، وهذا لا يكون إلا إذا شهد الراوي على نفسه، وأنى هذا؟ فالراوي المدلس مهمته هو تمرير حديثه ليوهم القارئ بأنه سمعه من شيخه، فكيف يُطالب بأن يفصح نفسه؟ وإن كان ابن القطان تبع ابن حزم على هذا المذهب غير أنه تلطف في العبارة⁽³⁹⁾.

من هنا -والله أعلم- يمكن القول بأن شاكرًا مال لهذا الرأي وأخذ به في بعض عمله؛ فقد قال: ((وحبيب بن أبي ثابت لم يعرف بالتدليس))⁽⁴⁰⁾، وقال مرة عن ابن إسحاق: ((إن ثبت أنه مدلس))⁽⁴¹⁾، وقال عن: عبَّاد بن منصور: ((إن عبَّاداً لم يكن مدلساً أصلاً))⁽⁴²⁾، وقال في حق: حجاج بن أرطاة، بعد نقل من أعله بعننة حجاج، وأنه مدلس، قال: ((والحجاج عندنا ثقة، لا نترك من حديثه إلا ما يثبت أنه لم يسمعه، أو أخطأ فيه))⁽⁴³⁾، ثم وصفُ التدليس قد تلَّبَّس به الحجاج، وجميع من ألَّف في التدليس ذكره بهذا، وشاكر كما تبين لنا -فيما سبق- أنه طالب المدلس بالتصريح، فما باله هنا تأخر عن هذا الشرط، ثم قوله لا نترك من حديثه إلا ما يثبت أنه لم يسمعه، وهل عمل أئمة النقد إلا على هذا؟ وذلك بنتبع أحاديثه، ففي هذه الصياغة منه كأنه يسير

⁽³⁷⁾ الإحكام في أصول الأحكام (141/1).

⁽³⁸⁾ المحلى (325/11). والقصة معروفة في بعض كتب الشروح والمصطلح، ينظر: جامع التحصيل: للعلائي (ص: 110)، والمدلسين: لولي الدين ابن العراقي (ص: 88)، والتبيين لأسماء المدلسين: سبط ابن العجمي (ص: 54).

⁽³⁹⁾ ينظر: بيان الوهم والإيهام (66/5)، (493/5).

⁽⁴⁰⁾ عند تحقيقه لسنن الترمذي (135/1).

⁽⁴¹⁾ عند تحقيقه للمحلى (71/4).

⁽⁴²⁾ عند تحقيقه لمسند أحمد (109/5). وسيأتي زيادة توضيح وتعقيب عن هذا.

⁽⁴³⁾ عند تحقيقه لسنن الترمذي (406/2).

على خطى ابن حزم، وأحسب أن نفسَه في النقد-في هذا المثال- تبعاً له في مسألة التدليس، وسيأتي التناقض الذي وقع فيه شاکر بخصوصه، نعم، التعيد الذي أصله شاکر في الجملة يتمشى مع مذهب النقد، وفي بعضها زلّ وشطّ قلمه، فقط ستبقى دائرة النقاش معه عند التطبيق الذي لم يحافظ عليه شاکر في كثير من عمله، وتجاوز بعض المتأخرين في منهج ابن معين، وكل يدعي أنه على ما ذهب إليه، وقد سبق نقلُ كلام ابن رجب، والسخاوي، ونسبةُ هذا القول له ليس بصريح، وهذا نصُّ ابن معين، قَالَ يعقوب بن شيبه: ((سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنِ التَّدْلِيسِ، فَكَرِهَهُ وَعَابَهُ، قُلْتُ لَهُ: أَفَيَكُونُ الْمُدْلِسُ حُجَّةً فِيمَا رَوَى أَوْ حَتَّى يَقُولَ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا؟ فَقَالَ: لَا يَكُونُ حُجَّةً فِيمَا دَلَّسَ))⁽⁴⁴⁾، فأصحاب القول الأول حملوها على أي: عنن فيه، أي لا يكون المدلس حجة إذا عنن، وأصحاب القول الثاني قالوا الكلام كله عن المدلس الذي شُهر بالتدليس فلا يكون حجة إذا عنن، وليس السؤال عن وقع منه التدليس مرة واحدة، وأصحاب القول الثالث حملوا قول ابن معين -السابق-: ((لَا يَكُونُ حُجَّةً فِيمَا دَلَّسَ))، أي: علمنا يقينا أنه دلسه، والأقرب نسبته لقول قرينه ابن المديني إن كان ولا بدّ، أو يتوقف في أمره ويكون منهجه في هذه المسألة على منهج قرينه الآخر

الإمام أحمد، قال أبو داود: ((سمعت أحمد سئل عن الرجل يعرف بالتدليس في الحديث يحتج فيما لم يقل

فيه: حدثني، أو سمعت؟ قال: لا أدري))⁽⁴⁵⁾، على أن للإمام أحمد رأياً آخر سيأتي التنويه عليه.

المسألة الثانية- ضوابط وميزان التعامل مع الرواة المدلسين عند شاکر:

من المهم هنا أن نبين كيفية معرفة الراوي المدلس عند النقاد حتى يتسنى لنا معرفة عمل شاکر في هذا، ومن أهم طرق معرفة الراوي المدلس عندهم هو: إقراره على نفسه بأنه دلس ولم يسمع هذا الحديث من شيخه، وذلك بعد إلحاح عليه -كما قال الحاكم-، وذلك كما قَالَ عَلِيُّ بْنُ حُشْرَمٍ: ((كُنَّا عِنْدَ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ فِي مَجْلِسِهِ فَقَالَ: الرَّهْرِيُّ، فَقِيلَ لَهُ: حَدَّثَكُمُ الرَّهْرِيُّ؟ فَسَكَتَ ثُمَّ قَالَ: الرَّهْرِيُّ، فَقِيلَ لَهُ: سَمِعْتَهُ مِنَ الرَّهْرِيِّ؟ فَقَالَ: لَا لَمْ أَسْمَعْهُ مِنَ الرَّهْرِيِّ وَلَا مِمَّنْ سَمِعَهُ مِنَ الرَّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الرَّهْرِيِّ))⁽⁴⁶⁾، أو بأن يسقط المدلس الوسطة الضعيفة في الإسناد ويسويه، أو أن يروي مباشرة عن شيخه بصيغة محتملة ((عن)) ثم يروي عنه بواسطة التي قد تكون ضعيفة، أو صغيرة، ما لم تظهر قرينة تدل على أنه سمعه نازلاً وعالياً، أو بتتصيص ناقد من

⁽⁴⁴⁾ الكفاية (387/2).

⁽⁴⁵⁾ شرح علل الترمذي (583/2).

⁽⁴⁶⁾ الكفاية (375/2)، ومقدمة ابن الصلاح (ص: 74).

النقاد بعد مطالعتهم واستظهارهم لطرق الحديث وجمعها، ثم المقارنة بينها فيتبيّن موضع التدليس، وإذا صرّح الراوي في إحدى طرق الحديث فقد ثبت سماعه لهذا الحديث وتنتقي عنه شبهة التدليس في بقية الطرق، وشاكر لم يعتمد في بعض عمله عمل الأئمة النقاد الذين نصّوا على الرواة المدلسين في تصانيفهم؛ بل لم يلتفت في بعض عمله لهذا، وليت الأمر توقف بعدم النظر؛ بل تجاوز بأن حاول أن يدفع عنهم وصمة التدليس، والغريب من عمله أنه لم يسق دليلاً لدفاعه إلا أن الراوي ثقة دندن حول هذا؛ وكأن النقاد غفلوا عن هذا! وشاكر يعلم في حالات كثيرة بأقوال أهل النقد؛ ولكن حيثية أن الراوي ثقة عنده فكأنه استقل بحكم عنهم -في الغالب- أنه لا يدلس، وهذا الربط منه غير لازم عند النقاد فهم يوثقون الراوي من جهة، ويصفونه بالتدليس من جهة أخرى ولا غضاضة في هذا، وما أمر الحسن، وقتادة، والأعمش، وابن جريج وغيرهم كثير -منا ببعيد، ولا يحتاج هذا لأمثلة موضحة فمن تصفح كتب التراجم والسؤالات تبين له هذا من دون عناء.

ومن الصعب أن تضبط لشاكر عمل تتفهّمه وتحاكمه به، فهو يعتمد قول الشافعي تارة، ثم يتبيّن لك

أنه حاد عنه وتبنى قول ابن حزم، ثم هو دون أن يثبت مع هذا ولا ذاك؛ بل أحياناً يسوق الحديث وعلة التدليس فيه فيسكت ولا يغمزه بشيء، وستخرج -بعد المطالعة- بخلاصة أن منهجه ليس على وتيرة واحدة، ولكن يمكن أن نتلمس بعض الجوانب من منهجه، وهو أن شاكرأ بنى كلامه ونقده للرواة المدلسين على ركنين أساسيين، أولهما: نظرته لظاهر الإسناد دون ما تمحيص أو النظر في كلام الأئمة إلا في النادر من عمله، فكم من سند مرّ على شاكر ولم يتفطن أن فيه راوٍ وُصف بالتدليس، وسكوته هذا مبناه على جهة أنه لم يتهمه هو في خاصة نفسه وإن وصفه النقاد بذلك، وكلام أئمة النقد -في هذا الباب- بمثابة القواعد، كان من المفترض أن ينظر إليها ولا تُهمل؛ لأنها هي العمُد التي يرتفع عليها السقف، وبقدر غياب هذه العمُد حتماً سيتهاوى ذاك السقف، من أجل ذلك تكرر منه هذا السكوت في أكثر من راوٍ مدلس، على سبيل المثال: ابن إسحاق، والحجاج بن أرطاة، وابن أبي نجيح، والحسن البصري، وابن جريج، وأبي الزبير المكي، والمبارك بن فضالة، وهشيم بن بشير⁽⁴⁷⁾، فسكت عنهم مع أن في الحديث علة التدليس، وثانيهما: تمسكه بالحكم العام على الراوي، فعندما يكون الراوي ثقة كأنه له صك براء بأنه لا يخطئ فيرفع الحديث تارة، أو يوقفه،

⁽⁴⁷⁾ ينظر: تحقيقه لمسند أحمد (354/2 -رقم: 1474)، (95/3 -رقم: 1603)، (165/3 -رقم: 1716)، (152/4 -رقم: 2457)، (190/7 -رقم: 5353)، (189/8 -رقم: 5990)، (135/15 -رقم: 7967)، وعند تحقيقه لسنن الترمذي (33/1 -رقم: 21)، (35/1 -رقم: 23)، (272/1 -رقم: 145)، (437/2 -رقم: 551).

أو يرسله تارة أخرى، يزيد أو ينقص من الرواية كل ذلك صحيح ولا يؤثر على الراوي، فهو يسكت ويدفع عنهم وصف التدليس إلا في نطاق ضيق، وإن فعل فعل ماضٍ، وقلمه يشهد بهذا من خلال أسلوبه الذي يلزمه الشك والتعقب الممزوج بالاعتراض النقدي على الأئمة، ثم هو في حالة تلبسه بالتدليس لا يستطيع أحد نقده طالما لم يقر الراوي على نفسه -كما سبق بيانه-، وهذا المنهج اشتهر به ابن حزم، وعمل شاكر نصيب منه قائم على هذا التعيد، والنقاد على خلاف هذا، فهم يوثقون الراوي ويخطئون في حالات، وهذه التخطئة منهم لا تقلل من شأن الراوي أبداً إلا إذا أكثر من الأوهام والخطأ، قال ابن القيم -وهو يعترض على نقد ابن القطان الفاسي لراو قد خرج له الإمام مسلم في صحيحه-: ((وَلَا عَيْبَ عَلَى مُسْلِمٍ فِي إِخْرَاجِ حَدِيثِهِ، لِأَنَّهُ يَنْتَقِي مِنْ أَحَادِيثِ هَذَا الضَّرْبِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ حَفِظَهُ، كَمَا يَطْرَحُ مِنْ أَحَادِيثِ الثِّقَةِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ غَلَطَ فِيهِ، فَعَلَطَ فِي هَذَا الْمَقَامِ مِنْ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ إِخْرَاجَ جَمِيعِ حَدِيثِ الثِّقَةِ، وَمَنْ ضَعَّفَ جَمِيعَ حَدِيثِ سَيِّئِ الْحِفْظِ، فَأَلْوَى: طَرِيقَهُ الْحَاكِمِ وَأَمَثَالِهِ، وَالثَّانِيَةُ: طَرِيقَةُ أَبِي مُحَمَّدٍ ابْنِ حَزْمٍ وَأَشْكَالِهِ، وَطَرِيقَةُ مُسْلِمٍ هِيَ طَرِيقَةُ أُيْمَةٍ هَذَا الشَّأْنِ))⁽⁴⁸⁾، فنظرته لظاهر الإسناد، وعدم النظر في كلام النقاد، والحكم العام على الراوي هما السبيلان اللذان اشتغلا عليهما شاكر، وإقرأ هذا النص منه: ((وابن إسحاق، وابن لهيعة ثقتان عندنا وعند كثير من أهل العلم بالحديث، وليس في واحد منهما مطعن مقبول))⁽⁴⁹⁾، وقال: ((وابن لهيعة ثقة صحيح الحديث))⁽⁵⁰⁾، وقال في حق حبيب بن أبي ثابت: ((لم يعرف بالتدليس؛ بل هو ثقة حجة))⁽⁵¹⁾، وقال عن: عبّاد بن منصور: ((إن عبّاداً لم يكن مدلساً أصلاً))⁽⁵²⁾، وسيأتي كيف وصّفوا هؤلاء الرواة من قبل النقاد بأنهم مدلسون.

فتبين أن كثيراً من عمله مع مذهب الشافعي الذي يطالب الراوي المدلس بصيغ التحديث والسماع، وهذا القسم أخذ منه خطأ وافرأ، طبّقه -كما سبق- وتبناه بقوة، وإن غض الطرف أحياناً عن رواة مدلسين عنعنوا في الأسانيد ولم يطالبهم بذلك، كقوله في: حبيب بن أبي ثابت، بعد أن ساق له حديثاً -في صلاة الكسوف- قال: ((إسناده صحيح))⁽⁵³⁾، وقد أعلّ الحديث أكثر من ناقد، قال ابن حبان بعد تخريجه: ((حبيباً لم يسمع من طاووس هذا الخبر))⁽⁵⁴⁾، وقال البيهقي: ((وحبيب بن أبي

⁽⁴⁸⁾ زاد المعاد (353/1).

⁽⁴⁹⁾ عند تحقيقه لسنن الترمذي (188/1).

⁽⁵⁰⁾ عند تحقيقه لسنن الترمذي (478/2).

⁽⁵¹⁾ عند تحقيقه لسنن الترمذي (135/1).

⁽⁵²⁾ عند تحقيقه لمسند أحمد (109/5).

⁽⁵³⁾ عند تحقيقه لمسند أحمد (300/3).

⁽⁵⁴⁾ صحيح ابن حبان -بترتيب ابن بلبان- (98/7).

ثابت وإن كان من الثقات فقد كان يدلّس، ولم أجده ذكر سماعه في هذا الحديث عن طاووس، ويحتمل أن يكون حمله عن غير موثوق به عن طاووس⁽⁵⁵⁾، وهذا هو التحقيق القائم على أدلة، خاصة وأن الحديث تكلم فيه الكثير من أمثال ابن تيمية، وابن القيم، والمعلمي البيهقي، غير أن شاكر غرّه -والله أعلم- قول ابن التركماني الذي استدرك على البيهقي في كلامه السابق، فتبناه، ذاك الكلام في حبيب بن أبي ثابت من قبل شاكر في حديث خاص بعينه، والعجب من شاكر أنه أطلق الحكم على حبيب بن أبي ثابت -في موضع- من دون قيد، فقال: ((وحبيب بن أبي ثابت لم يُعرف بالتدليس))⁽⁵⁶⁾، وهذا الحكم منه أغرب من الأول وأشدّ، كيف وقد نصّ النقاد على أنه مدلس، قال ابن حجر: ((حبيب بن أبي ثابت الكوفي تابعي مشهور بكثرة التدليس وصفه بذلك ابن خزيمة، والدارقطني، وغيرهما))⁽⁵⁷⁾، وابن حبان كذلك⁽⁵⁸⁾، فبدل أن يُطالب حبيب التصريح بالتحديث والسماع -كما صنع مع غيره- بل وعلى القاعدة التي مشى عليها -في كثير من عمله- برّاء ساحتها من التدليس بالمطلق، ولم يلتفت لأقوال أهل النقد، ثم إن دليل ابن حبان، والبيهقي، وغيرهما باتصافه بالتدليس أقوى وأقعد من جهتين، الأولى: أنه سبّروا حديثه، والثانية: هم تبع لأقوال أئمة النقد فيه، وقد أشرت لبعضهم فكلامهم على خلاف ما قال شاكر، ثم إن حبيب بن أبي ثابت مشهور بالإرسال كذلك، كما نص على ذلك أئمة النقد⁽⁵⁹⁾.

وهذا العمل منه سحبه أيضاً على بعض الرواة، وإن كان فيه نوع تلطف، فانظر إن شئت لقوله في: ابن إسحاق، قال شاكر: ((وابن إسحق إمام حجة، وقد صرح بسماعه من نافع، فارتفعت شبهة التدليس إن ثبت أنه مدلس))⁽⁶⁰⁾، كأنه يعارض الوصف في ابن إسحاق، مع أن بعض النصوص التي سبقت بيّنت أنه يشير إلى تصريحه وسماعه الحديث لعلمه أنه موصوف بالتدليس من قبل النقاد، فتراه يعمد إلى مخالفة ما سطره هنا، فيقول فيه تارة: ((وفي إسناد الحديث محمد بن إسحاق وهو قد يدلّس؛ ولكنه صرح بالتحديث فهو إذن حجة))⁽⁶¹⁾، وتواطؤ النقاد بأنه مدلس كافية في حق ابن إسحاق، ولا أدل على ذلك من هذا المثال الذي يسوقه النقاد في حقه، وذلك في حديث: ((فَصُلِّ

⁵⁵ سنن البيهقي (327/3).

⁵⁶ عند تحقيقه لسنن الترمذي (135/1).

⁵⁷ طبقات المدلسين (ص: 37)، والمدلسين: لولي الدين العراقي (ص: 89).

⁵⁸ ينظر: مشاهير علماء الأمصار: لابن حبان (ص: 174).

⁵⁹ ينظر: المراسيل: لابن أبي حاتم (ص: 28)، وجامع التحصيل: للعلائي (ص: 158).

⁶⁰ عند تحقيقه للمطلى (71/4).

⁶¹ عند تحقيقه للمطلى (107/1).

الصَّلَاةُ بِالسَّوَاكِ، عَلَى الصَّلَاةِ بِغَيْرِ سَوَاكٍ، سَبْعِينَ ضِعْفًا))⁽⁶²⁾، فرواه: ابْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَدْ رَوَاهُ: ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِصِغَةٍ غَيْرِ صَرِيحَةٍ، وَفِي بَعْضِ طَرَقِهَا بِالْعَنْعَنَةِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ تَوَقَّفَ ابْنُ خَزِيمَةَ، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي سَمَاعِ ابْنِ إِسْحَاقَ لِهَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الزُّهْرِيِّ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ -أَيْضاً-: معاوية بن يحيى الصدفي -وهو ضعيف- ولم تكن هذه الرواية نافعة لتقوية رواية ابن إسحاق -في الظاهر أنها متابعة- ولكن هذا من تدليس ابن إسحاق فقد أخذ هذه الرواية من معاوية بن يحيى الصدفي، ثم أسقطه، وارتقى بالحديث إلى الزهري، هذا ما بينه أبو زرعة الرازي في محاوره بينه وبين سعيد بن عمرو البرذعي، بأن ابن إسحاق اصطحب مع معاوية الصدفي من العراق إلى الري، فسمع ابن إسحاق هذا الحديث منه في هذه الرحلة، وصنع ما صنع⁽⁶³⁾. ومن أغرب ما وجدت في هذه الدراسة هو نقله عن الهيثمي، والسيوطي في حديث بأن ابن إسحاق دلّسه، ردّ شاکر -عن قولهما- معقّباً: ((ونحن نخالفهما في ذلك، فابن إسحاق ثقة))⁽⁶⁴⁾، وهذه من الحشيات التي يردّها بها عن الإعلال كما سبق في المسألة الأولى.

أما عن الحجاج بن أرطاة فأمر شاکر معه غريب، وهذه النصوص تبين وجه الغرابة فيه، قال شاکر: ((وأعله بعض الحفاظ بأن الحجاج بن أرطاة مدلس، وأنه رواه هنا بقوله: عن عمرو بن شعيب، لم يصرح بالتحديث))⁽⁶⁵⁾ وقال: ((وقد أعله أبو حاتم، وأبو زرعة بأن الحجاج يدلس في حديثه عن الضعفاء، ولا يحتج بحديثه))⁽⁶⁶⁾، وقال: ((وقد أعله الشارح بهذا -بالتفرد- لأن الحجاج مدلس ورواه بالعنعنة))، قال شاکر متعقّباً بعض تلك النصوص بقوله: ((والحجاج عندنا ثقة، لا نترك من حديثه إلا ما ثبت أنه لم يسمعه، أو أخطأ فيه))⁽⁶⁷⁾؛ بل يزيد الأمر وضوحاً من منهجه

⁽⁶²⁾ أخرجه: البزار -كشف الأستار- (244/1) (رقم: 501)، وابن خزيمة في: صحيحه، كتاب: الوضوء، باب: فضل الصلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها إن صح الخبر (71/1)، (رقم: 137)، والبيهقي في: شعب الإيمان (26/3)، (رقم: 2773)، من طريق: ابن إسحاق، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، مرفوعاً، وأخرجه: ابن عدي في: الكامل (138/8)، والبيهقي في: شعب الإيمان (26/3) (رقم: 2774)، من طريق: معاوية الصدفي، عن الزهري، به، وقال البزار -عقبه-: ((وقد روى قريباً منه معاوية بن يحيى))

وقال ابن خزيمة: ((أنا استثبت صحة هذا الخبر؛ لأنني خائف أن يكون محمد بن إسحاق لم يسمع من محمد بن مسلم وإنما دلّسه عنه)) وقال البيهقي: ((تفرد به معاوية بن يحيى الصدفي، ويقال إن ابن إسحاق أخذه منه)).

⁽⁶³⁾ ينظر: مقدمة الجرح والتعديل (229/1).

⁽⁶⁴⁾ عند تحقيقه لمسند أحمد (131/3 - 132).

⁽⁶⁵⁾ تفسير الطبري (397/8)، وينظر: عمدة التفسير، مختصر تفسير ابن كثير (280/1).

⁽⁶⁶⁾ عند تحقيقه لسند الترمذي (138/1). وينظر: علل الحديث: لابن أبي حاتم (179/1).

⁽⁶⁷⁾ عند تحقيقه لسند الترمذي (406/2).

بأن ينقل أقوالاً من النقاد على أن الحجاج مدلس، ثم يشير إلى أن الحديث: ((إسناده صحيح))⁽⁶⁸⁾، من غير اعتبار ما نقل عن أئمة النقد؛ وأحياناً يشير لتدليسهِ ويعترض على مَنْ يضعفه، فقد قال ابن حجر عن إسناده ذكره شاكر بأن فيه الحجاج، وهو ضعيف، ردّاً شاكر بقوله: ((وهو عندنا ثقة، إلا أنه يدلس، ولم يصرح بالسماع هنا))⁽⁶⁹⁾، وأحياناً يسكت عنه⁽⁷⁰⁾، وكذا أطلق عليه التدليس: البزار، وابن عدي، وابن خزيمة، وأبو زرعة، والساجي⁽⁷¹⁾، قال ابن خزيمة: ((لا أحتج به إلا فيما قال: سمعت))⁽⁷²⁾، وقال الذهبي: ((صاحب إرسال، كان يُرسل عن يحيى بن أبي كثير، ولم يسمع منه شيئاً، ويُرسَل عن مكحول، ولم يسمع منه، وإنما يعيئون منه التدليس))⁽⁷³⁾، قال يحيى بن معين: ((هو صدوق، ليس بالقوي، يُدلس عن محمد بن عبيد الله العَرزمي، عن عمرو بن شعيب - يعني: فيسقط العَرزمي-))⁽⁷⁴⁾، وقال ابن المبارك: ((كان الحجاج يُدلس، فكان يُحدثنا بالحديث عن عمرو بن شعيب مما يُحدثه العَرزمي، والعَرزمي متروك))⁽⁷⁵⁾، وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: ((لم يسمع الحجاج من عمرو بن شعيب إلا أربعة أحاديث والباقي عن محمد بن عبيد الله العَرزمي))⁽⁷⁶⁾، وقال ابن عدي: ((إنما غاب الناس عليه تدليسُه عن الزُّهري، وغيره، قال ابن حجر: ((أخرج له مسلم مقروناً، وصفه النسائي وغيره بالتدليس عن الضعفاء، وممن أطلق عليه التدليس ابن المبارك، ويحيى بن القطان، ويحيى بن معين، وأحمد، وقال أبو حاتم: إذا قال حدثنا فهو صالح، وليس بالقوي))⁽⁷⁷⁾، وقال ابن عيينة: ((كنا عند منصور بن المعتمر، فنكروا حديثاً، فقال: مَنْ حدثكم؟ قالوا: الحجاج بن أرطاة، قال: والحجاج يُكتب عنه؟ قالوا: نعم، قال: لو سكتم لكان خيراً لكم))⁽⁷⁸⁾، وقال ابن حبان: ((تركه ابن المبارك، وابن مهدي، ويحيى القطان، ويحيى بن

⁽⁶⁸⁾ عند تحقيقه لمسند أحمد (95/3)، (101/3) .

⁽⁶⁹⁾ عند تحقيقه لسند الترمذي (486/2) .

⁽⁷⁰⁾ ينظر: عند تحقيقه للمسند (335/3) . وفي موضع آخر ينقل عن الهيثمي قوله: ((رواه أحمد، وفيه الحجاج بن أرطاة، وحديثه حسن)). المسند (95/3) (رقم: 1603) .

⁽⁷¹⁾ يراجع: علل الترمذي الكبير (ص: 416)، والكمال: لابن عدي (106/1)، وسير أعلام النبلاء (373/1) .

⁽⁷²⁾ تهذيب التهذيب (174/2) .

⁽⁷³⁾ سير أعلام النبلاء (69/7) .

⁽⁷⁴⁾ سير أعلام النبلاء (70/7) .

⁽⁷⁵⁾ سير أعلام النبلاء (70/7) .

⁽⁷⁶⁾ جامع التحصيل (ص: 160) .

⁽⁷⁷⁾ طبقات المدلسين (ص: 49) . وأبو زرعة الرازي كذلك. ينظر: سير أعلام النبلاء (70/7) .

⁽⁷⁸⁾ إكمال تهذيب الكمال (390/3)، وتهذيب التهذيب (198/2) .

معین، وأحمد بن حنبل⁽⁷⁹⁾، قال ابن حجر: ((قرأت بخط الذهبي: هذا القول فيه مجازفة، وأكثر ما نُقِمَ عليه التدليس، وكان فيه تية لا يُلِيق بأهل العلم))⁽⁸⁰⁾، وهذا هو العدل، فالرجل لا يُترك بالمطلق، ولا يُقبل كذلك؛ لكن وسم التدليس لا ينفك عنه بحال.

. وعن: **محرز بن عبد الله الجزري**، قال شاکر: ((محرز بن عبد الله الجزري"، مولى هشام بن عبد الملك. ذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يدلس عن مكحول))⁽⁸¹⁾، روى له: البخاري في الأدب المفرد، وابن ماجه، قال ابن حبان: ((كان يدلس عن مكحول يعتبر بحديثه ما بين فيه السماع عن مكحول، وغيره))⁽⁸²⁾، وقال ابن حجر: ((صدوق يدلس))⁽⁸³⁾.

وعن مكحول، قال شاکر: ((ورد قول من قالوا: إن مكحولا لم يسمع من عنبة، بأن دحيماً خالفهم، وهو أعرف بحديث الشاميين، فأثبت سماع مكحول من عنبة))⁽⁸⁴⁾، ومكحول الدمشقي ذكره الذهبي بالتدليس وهو مشهور بالإرسال عن جماعة لم يلقهم⁽⁸⁵⁾، قال ابن حجر: ((ووصفه بذلك ابن حبان، وأطلق الذهبي أنه كان يدلس، ولم أره للمتقدمين إلا في قول ابن حبان))⁽⁸⁶⁾، نعم لم يذكر ذلك إلا ابن حبان، ولعله من باب التوسع -كما سبق في تعريف التدليس- وأراد أنه كثير الإرسال، قال البخاري: ((لم يسمع مكحول من عنبة بن أبي سفيان شيئاً، وكذلك قال أبو زرعة))⁽⁸⁷⁾، فإن نفى عنه التدليس، وقد عاصر عنبة، فممكن اللقاء، والخلاصة أن شاکر يمرر مثل هذه الأسانيد باعتباره يرجح قول الإمام مسلم؛ ولكن إن ثبت عنه التدليس فقد اختل شرطاً حتى وإن ثبت سماعه من عنبة.

ومما يلاحظ على شاکر أنه تحرز أن يصف الزهري بالتدليس -بل تلطف في العبارة-، مع أنه قد وصفه به: الدار قطني، والبيهقي، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم، في أكثر من مثال، وأشار الذهبي في منظومته

في المدلسين⁽⁸⁸⁾، بقوله:

⁽⁷⁹⁾ المجروحين (225/1).

⁽⁸⁰⁾ تهذيب التهذيب (198/2)، وينظر: ميزان الاعتدال (460/1).

⁽⁸¹⁾ عند تحقيقه لتفسير الطبري (215/7).

⁽⁸²⁾ المدلسين: لأبي زرعة العراقي (ص: 91).

⁽⁸³⁾ تقريب التهذيب (ص: 776).

⁽⁸⁴⁾ عند تحقيقه لسنن الترمذي (130/1).

⁽⁸⁵⁾ ينظر: المراسيل: لابن أبي حاتم (ص: 211)، وجامع التحصيل (ص: 285).

⁽⁸⁶⁾ طبقات المدلسين (ص: 46).

⁽⁸⁷⁾ جامع التحصيل (ص: 286).

⁽⁸⁸⁾ طبقات الحفاظ وأسماء المدلسين (ص: 44).

خذ المدلسين يا ذا الفكر جابراً الجعفي، ثم الزهري
وقال: ((محمد بن مسلم الزهري الحافظ الحجة كان يدلس في النادر))⁽⁸⁹⁾، وممن ذهب لذلك أيضاً:
العلائي، والبرهان الحلبي⁽⁹⁰⁾، وابن حجر تعرض لحديث لم يصرح فيه الزهري بالسماع من عروة
بن الزبير، فقال: ((ليس فيه التصريح بالسماع، وابن شهاب قد جُرب عليه التدليس))⁽⁹¹⁾.
ومن الأحاديث المنتقدة عليه رواية: أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن عائشة، مرفوعاً: ((لَا نَذَرُ فِي
مَعْصِيَةٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ))⁽⁹²⁾، فقد رواه الزهري عن أبي سلمة، ولم يسمعه منه، إنما سمعه من
سليمان بن أرقم -وهو ضعيف- ثم أسقطه، وارتقى بالحديث إلى أبي سلمة تدليساً⁽⁹³⁾، وذكر أبو
حاتم الرازي أن الزهري حدّث بحديث عن عروة بن الزبير، عن عائشة، ثم حدّث به عن هشام بن
عروة، فقال: ((إن هشام بن عروة روى عن أبيه، عن عائشة، فقال: الزهري لم يسمع من عروة هذا
الحديث، فلعله دلسه))⁽⁹⁴⁾، كذلك صنع ابن رجب الحنبلي في حديث يرويه الزهري، عن طاووس،
عن ابن عباس، ثم قال ابن رجب: ((وفي سماع الزهري لهذا الحديث من طاووس نظر، ولعله بلغه
عنه، فإنه كان كثير الإرسال))⁽⁹⁵⁾.

وفي صحيح البخاري، من طريق: الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال: ((سَمِعْتُ
الرَّسُولَ ﷺ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ))⁽⁹⁶⁾، قال ابن حجر: ((قوله: عن محمد بن جبير، في رواية:
ابن خزيمة من طريق سفيان، عن الزهري: حدثني محمد بن جبير))⁽⁹⁷⁾، فحرص ابن حجر على
بيان أن الزهري قد صرح بالسماع في هذا الحديث، مما يدل على أنه يريد دفع علة التدليس عنه.
وشاكر بعد أن أورد حديثاً من قبل الزهري، عن سهل بن سعد، عن أبي بن كعب، اختار لفظاً
بعد أن جمع أقوال العلماء في ذلك، تدل على التدليس -وإن لم يصرح بذلك- فقال: ((الزهري لم

⁽⁸⁹⁾ ميزان الاعتدال (40/4).

⁽⁹⁰⁾ ينظر: جامع التحصيل: للعلائي (ص: 109)، وتبيين المدلسين: سبط ابن العجمي (ص: 50).

⁽⁹¹⁾ فتح الباري (6/2).

⁽⁹²⁾ أخرجه: أبوداود في: سننه، كتاب: الأيمان والنذور، باب: ما جاء في النذر في المعصية (182/5) (رقم: 3290)، والترمذي
في: سننه، كتاب: النذور والأيمان عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء عن رسول الله ﷺ أن لا نذر في معصية (103/4)
رقم: 1524). من طريق: الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة، مرفوعاً، قال الترمذي: ((هذا حديث لا يصح؛ لأن الزهري لم
يسمعه هذا الحديث من أبي سلمة)).

⁽⁹³⁾ ينظر: فتح الباري: لابن حجر (669/11)، وعلل الترمذي الكبير (ص: 269).

⁽⁹⁴⁾ علل الحديث: لابن أبي حاتم (153/2).

⁽⁹⁵⁾ فتح الباري (369/5).

⁽⁹⁶⁾ أخرجه: البخاري في: صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: الجهر في المغرب (265/1) (رقم: 731).

⁽⁹⁷⁾ فتح الباري (295/2).

يسمعه من سهل))، والزهری له رواية من سهل بن سعد في الجملة، ولكن هذا الحديث بخصوصه لم يسمعه الزهری منه، وهذا هو التدليس -كما تبين تعريفه في المسألة الأولى-. والحديث أعلاه الدار قطني بقوله: ((لا يصح؛ لأن الزهری لم يسمعه من سهل))⁽⁹⁸⁾، وتواطأ الأئمة على أن الزهری لم يسمعه من سهل بن سعد، منهم: الإمام مسلم، وموسى بن هارون، والدار قطني، والذهبي، وغيرهم، وقد أشار شاکر لبعضهم عند كلامه عن هذا الحديث، على أن ابن خزيمة ساق احتمالاً بأن الذي أسقطه الزهری -أي: بينه، وبين سهل بن سعد- هو أبو حازم سلمة بن دينار، وهذا الاحتمال مبناه على رواية: محمد بن مهران الرازي، عن مبشر الحلبي، عن، محمد أبي غسان، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، به، قال ابن خزيمة: ((وهذا الرجل الذي لم يسمه عمرو بن الحارث، يشبه أن يكون أبا حازم سلمة بن دينار؛ لأن مبشر بن إسماعيل روى هذا الخبر عن أبي غسان محمد بن مطرف، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد))⁽⁹⁹⁾، وهذه الرواية المشار إليها أخرجها: أبو داود في سننه⁽¹⁰⁰⁾، ولا يُفرح بها -وإن فرح بها شاکر- لأنها معلولة هي أيضاً، فقد سأل ابن أبي حاتم أباه عنها، وبين له أنه ذكرها لأبي عبد الرحمن الحلبي، فقال له: ((قد دخل لصاحبك (أي: محمد بن مهران الرازي) حديث في حديث؛ ما نعرف لهذا الحديث أصلاً))⁽¹⁰¹⁾، أي لا يعرف له أصلاً من حديث أبي حازم إلا من هذا الطريق؛ لأن هذا يُروى عن الزهری لا غير، وقد خفي أمر هذه العلة عند بعضهم بما في ذلك شاکر، ثم تنزلاً لو أخذ الزهری هذا الحديث عن أبي حازم، لم يكن أبداً هذا الأمر دافعاً لتدليس الزهری؛ بل الأمر بخلاف ذلك وسيكون أقوى في إثباته؛ لأنه يؤكد أنه حدث به عن من لم يسمعه منه -سهل بن سعد- وهذا هو التدليس بعينه.

ومن المعلوم أنه لا يتوقف في عننة الزهری إلا إذا كان الحديث فيه نكارة؛ لأنه نادر التدليس⁽¹⁰²⁾.

وأيضاً عند تحقيقه لحديث مداره عن: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً، أخرجه: الترمذي⁽¹⁰³⁾، وذكر رواية المسند⁽¹⁰⁴⁾، وهي عن: الأعمش، عن رجل، عن أبي صالح، به، ورواه

⁽⁹⁸⁾ سؤالات البرقاني للدار قطني (ص: 171).

⁽⁹⁹⁾ صحيح ابن خزيمة (113/1).

⁽¹⁰⁰⁾ كتاب: الطهارة، باب: في الإكسال (155/1) (رقم: 215). من طريق: عن أبي حازم، عن سهل بن سعد قال: حدثني أبي بن كعب.

⁽¹⁰¹⁾ علل الحديث (168/1).

⁽¹⁰²⁾ ينظر: جامع التحصيل (ص: 109).

⁽¹⁰³⁾ في: سننه، كتاب: الصلاة، باب: ما جاء أن الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن (402/1)، (رقم: 207)، وتعليق الترمذي في المتن.

⁽¹⁰⁴⁾ (153/12)، (رقم: 7169).

أبو داود⁽¹⁰⁵⁾ عن أحمد بهذا الإسناد، وجاء برواية ثالثة في المسند⁽¹⁰⁶⁾، عن الأعمش قال: حدثت عن أبي صالح، ولا أراني إلا قد سمعته عن أبي هريرة، وفي رواية أبي داود⁽¹⁰⁷⁾: نبئت عن أبي صالح، قال: ولا أراني إلا قد سمعته منه عن أبي هريرة، قال شاكر: ((وهكذا اختلف العلماء في صحة هذا الحديث، فبعضهم رجح أنه عن أبي هريرة، وبعضهم رجح أنه عن عائشة، وبعضهم ضعه من الروایتين، ولعل هذا هو الذي حمل البخاري ومسلماً على أن تجنباً إخراجهم في الصحيحين، وهو حديث صحيح ثابت))⁽¹⁰⁸⁾، ثم نقل كلام من انتقد هذا الحديث، وإليك هم مرتبتين، الإمام أحمد، وابن المديني، والبيهقي، والدارقطني، وابن معين، ويدور انتقادهم على مسألتين: أن سهيلاً لم يسمع هذا الحديث من أبيه، وأن الأعمش لم يسمعه من أبي صالح بيقين، أما عن العلة الأولى: فقد قال الإمام أحمد أنه: ((هذا الحديث لم يسمعه سهيل من أبيه إنما سمعه من الأعمش))⁽¹⁰⁹⁾، وقال ابن المديني: ((لم يسمع سهيل هذا الحديث من أبيه، وإنما سمعه من الأعمش))⁽¹¹⁰⁾؛ وقال شاكر: ((فمثل هذا لا يدل على أنه في الرواية، ولعله سمعه من أبيه، وسمعه من الأعمش))⁽¹¹¹⁾، وتوهين النقاد له من قبل اختلاطه في آخره، فضّعف لأجل هذا، وهو احتمال قائم، خاصة وأن أقوال بعض النقاد حول هذا ينددون، قال الذهبي: ((قد روى عنه شعبة، ومالك، وقد كان اعتل بعله فنسي بعض حديثه))⁽¹¹²⁾، وقيل إن مالكا أخذ عنه قبل التغير وقال ابن المديني: ((مات أخ لسهيل فوجد عليه فنسي كثيراً من الحديث))⁽¹¹³⁾، أما قول ابن معين: لم يزل أصحاب الحديث يتقون حديثه وقوله: ضعيف وقوله حينما سئل عنه: ليس بذاك فلعل ذلك محمول على حال تغيره واختلاطه، وقال ابن حجر: ((صدوق تغير حفظه بأخرة))⁽¹¹⁴⁾.

⁽¹⁰⁵⁾ في: سننه، كتاب: الصلاة، باب: ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت (389/1)، (رقم: 517).

⁽¹⁰⁶⁾ (526/14) (رقم: 8970). طبعة الأرئوط. لأن شاكر لم يصل لهذا الموضوع في التحقيق. (382/2)، (رقم: 8958).

⁽¹⁰⁷⁾ في: سننه، كتاب: الصلاة، باب: ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت (380/1)، (رقم: 518).

⁽¹⁰⁸⁾ عند تحقيقه لسنن الترمذي (404/1).

⁽¹⁰⁹⁾ السنن الكبرى : للبيهقي (430/1).

⁽¹¹⁰⁾ التلخيص الحبير (207 /1).

⁽¹¹¹⁾ عند تحقيقه لسنن الترمذي (406/1)، وينظر: تحقيقه لمسند أحمد (153/12).

⁽¹¹²⁾ ميزان الاعتدال (339/3).

⁽¹¹³⁾ إكمال تهذيب الكمال: لمغلطاي (152/6)، والاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط: سبط ابن العجمي (ص: 164).

⁽¹¹⁴⁾ تقريب التهذيب (ص: 335).

وعن العلة الثانية: وهي رواية الأعمش، عن أبي صالح، قال الإمام أحمد: ((ليس لهذا الحديث أصل، ليس يقول فيه أحد عن الأعمش أنه قال: نا أبو صالح، والأعمش يحدث عن ضعاف))⁽¹¹⁵⁾، وما وقع عند بعضهم من التصريح بسماع الأعمش فخطأ كما يظهر من كلام الإمام أحمد، وعزا شاكر لسنن الدار قطني -نقلاً عن الشوكاني- أن في رواية إبراهيم بن حميد الرؤاسي: ((قال الأعمش: وقد سمعته من أبي صالح))، وأن في رواية: هُشيم، عن الأعمش: ((حدثنا أبو صالح))⁽¹¹⁶⁾، قال شاكر: ((فهاتان الروايتان تكفيان في ترجيح سماع الأعمش إياه، وإن شك فيه بعد ذلك))⁽¹¹⁷⁾.

ومن طريق: حيوة بن شريح، عن نافع بن سليمان، عن محمد بن أبي صالح، عن أبيه، عن عائشة.

فخالف محمد بن أبي صالح الأعمش، وجعله من مسند عائشة⁽¹¹⁸⁾، قال ابن خزيمة: ((الأعمش أحفظ من مائتين مثل محمد بن أبي صالح))، ومحمد هذا لم يوثقه غير ابن حبان، وقال: ((يخطئ))⁽¹¹⁹⁾، وقد أخطأ فيه، وضعف الدار قطني رواية عائشة⁽¹²⁰⁾، قال الترمذي بعد ذكر هذه الرواية: ((سمعت أبا زرعة يقول: حديث أبي صالح عن أبي هريرة أصح من حديث أبي صالح عن عائشة، وسمعت محمداً -يعني البخاري- يقول: حديث أبي صالح عن عائشة أصح، وذكر عن علي بن المديني أنه لم يثبت حديث أبي صالح عن أبي هريرة، ولا حديث أبي صالح عن عائشة في هذا))⁽¹²¹⁾؛ بل قال الإمام أحمد: ((ليس لحديث الأعمش أصل))⁽¹²²⁾، كل تلك النصوص -وأكثرها ذكرها شاكر- لم يلق لها بالاً؛ بل صرَّح بقوله: ((وهذا كله كلام لا يصلح طعنًا في صحته))؛ بل اجتهد أن يبحث عن إسناد، ففتش فوجد، وعزاه لمسند أحمد، حتى يصحح هذا

¹¹⁵ العلة المتناهية: لابن الجوزي (437/1).

¹¹⁶ الروايتان ذكرهما: الدار قطني في: العلة الواردة في الأحاديث النبوية (195/10)، والثانية: أخرجها: الطحاوي في: شرح مشكل الآثار (432/5) (رقم: 2187).

¹¹⁷ عند تحقيقه لسنن الترمذي (406/1)، وينظر: تحقيقه لمسند أحمد (156/12).

¹¹⁸ أخرج ابن خزيمة في: صحيحه، كتاب: الإمامة في الصلاة، باب: ذكر دعاء النبي ﷺ للأئمة بالرشاد (16/3) (رقم: 1532)، وابن حبان في: صحيحه -بترتيب ابن بلبان- كتاب: الأذان، باب: ذكر إثبات عفو الله جلا وعلا عن المؤمنين (559/4) (رقم: 1671)، والبيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: الصلاة، باب: فضل التأذين على الإمامة (431/1) (رقم: 1871).

¹¹⁹ النقائ (417/7).

¹²⁰ ينظر: العلة الواردة في الأحاديث النبوية (391/14).

¹²¹ (404/1).

¹²² تلخيص الحبير (512/1). ويراجع: علل الترمذي الكبير (ص: 67).

الحديث، قال شاكر: ((وقد وجدت للحديث إسناداً آخر صحيحاً لا مطعن فيه))⁽¹²³⁾، من طريق: موسى بن داود الضبي: نا زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: ((الْمُؤَدِّنُ مُؤْتَمَنٌ، وَالْإِمَامُ ضَامِنٌ، اللَّهُمَّ، أَرْشِدِ الْأَئِمَّةَ، وَاعْفِرْ لِلْمُؤَدِّنِينَ))⁽¹²⁴⁾، قال الدار قطني: ((فَإِنْ كَانَ مُوسَى حَفِظَهُ، فَقَدْ أَغْرَبَ بِهِ))⁽¹²⁵⁾، وهذا نقد للحديث من الدار قطني، وليس وصفاً فحسب؛ لأن تلاميذ زهير كثر، وفيهم من هو أولى بزهير من موسى بن داود هذا، ثم هو متكلم فيه، قال أبو حاتم: ((شيخ، في حديثه اضطراب))⁽¹²⁶⁾، وقال ابن حجر: ((صدوق فقيه زاهد، له أوهام))⁽¹²⁷⁾.

قال شاكر: ((فهذا زهير بن معاوية يرويه عن: أبي إسحاق السبيعي، عن أبي صالح، وهما إمامان ثقتان، فقد ثبت أن الحديث رواه أبو صالح يقيناً، فلو شك الأعمش في سماعه منه لم يكن ذلك بضاراً شيئاً))⁽¹²⁸⁾، وهذا التوسع منه فيه إشكال، والكلام في زهير، وأبي إسحاق ليس من جانب العدالة؛ فالجميع متفق على عدالتهما؛ بل الإشكال في عنعنة أبي إسحاق السبيعي الموصوف بالتدليس، وقد جمع فيه ابن حجر أقوال الأئمة بقوله: ((مشهور بالتدليس وهو تابعي ثقة، وصفه النسائي، وغيره بذلك))⁽¹²⁹⁾، وقد قال شاكر عنه -في موضع آخر-: ((ثم هو قد صرح بالسماع من الأسود))⁽¹³⁰⁾، فأثبت له التدليس، فلم شحَّ عنه هنا بهذا المصطلح؟! كما أنه اختلط في آخره، والراوي عنه: زهير روى عنه بعد اختلاطه، هذا ما صرح به أبو زرعة، فقال: ((زهير بن معاوية ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط))⁽¹³¹⁾، وقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ((وفي حديثه عن أبي إسحاق لين سمع منه بأخرة))⁽¹³²⁾، ثم أين هو من نقل الترمذي عن زهير في أبي إسحاق: ((وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك؛ لأن سماعه من أبي إسحاق بأخرة، وأبو إسحاق في

¹²³ عند تحقيقه لسنن الترمذي (406/1)، وينظر: تحقيقه لمسند أحمد (156/12).

¹²⁴ أخرجه: أحمد في: المسند (485/14) (رقم: 8909). طبعة الأرنؤوط؛ لأن شاكر لم يصل في تحقيقه لهذا، وابن

خزيمة في: صحيحه، كتاب: الإمامة في الصلاة، باب: ذكر دعاء النبي ﷺ للأئمة بالرشاد (15/3)، (رقم: 1530).

¹²⁵ العلل الواردة في الأحاديث النبوية (196/10).

¹²⁶ الجرح والتعديل (141/8).

¹²⁷ تقريب التهذيب (ص: 826).

¹²⁸ عند تحقيقه لسنن الترمذي (406/1).

¹²⁹ طبقات المدلسين (ص: 42).

¹³⁰ سنن الترمذي (206/1).

¹³¹ الكواكب النيرات: ابن الكيال (ص: 350)، وينظر: المختلطين: للعلائي (ص: 93)، والاعتباط بمن رمي من الرواة

بالاختلاط: سبط ابن العجمي (ص: 273). وكذلك قال أبو حاتم. ينظر: تاريخ الإسلام: للذهبي (622/4).

¹³² الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (588/3).

آخر زمانه كان قد ساء حفظه⁽¹³³⁾، فلا لتدليس أبي إسحاق نظر شاکر، ولا إلى اختلاطه، فأنى يكون هذا الإسناد صحيحاً؟ إنما نظر شاکر للحكم العام للراوي، ولم ير لتقييده ببعض ملابسات الرواية، وهذا سمت سار عليه كثيراً شاکر في تحقیقاته -كما أوضحته-، وأذكرك بهذا النص منه: ((وابن إسحاق، وابن لهيعة ثقتان عندنا، وليس في واحد منهما مطعن مقبول)⁽¹³⁴⁾، وقد علمت ما في هذين الراويين من كلام خاص.

. وعن: الحسن بن ذکوان: قال شاکر: ((ضَعَفَ أحمد، وابن معین، وابن المدیني، وغيرهم، وذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج له البخاري حديثاً واحداً في صحیحه، وترجم له في التاريخ الكبير فلم يذكر فيه جرحاً، وأكثر ما أخذ عليه أنه روى حديثين، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، علي، قال ابن عدي: إنما سمعهما الحسن من عمرو بن خالد، عن حبيب، فأسقط الحسن بن ذکوان: عمرو بن خالد من الوسط ...، والتدليس عيب، ولكن الرجل قد ذكر الواسطة هنا، فسقطت تهمة التدليس، والراجح عندي أنه ثقة، تبعاً لصنيع البخاري))⁽¹³⁵⁾، يعلم شاکر أن الرواة المتكلم فيهم وحاول ابن حجر في (هدي الساري) الدفاع عنهم هم محل نقد من الأئمة؛ لكن السؤال كيف ارتضاه البخاري في صحیحه؟ وكيف خرَّج له؟ فالبخاري لم يخرج له هذا الحديث الواحد في الأحكام؛ بل هو في كتاب الرقاق، ثم هو من رواية يحيى بن سعيد القطان مع تعنته في الرجال، ثم فيه التصريح بالسماح، وأيضاً هو في المتابعة وله شواهد كثيرة، فبهذه القرائن الشديدة والشروط خرَّج له البخاري هذا الحديث⁽¹³⁶⁾، فلا يتماشى هذا مع مقولة شاکر في توثيقه إياه: ((تبعاً للبخاري))؛ بل إن ابن حجر الذي دافع عن رواية البخاري لم يعطه هذه الدرجة العليا، فقال في حقه: ((صدوق يخطئ، ورُمي بالقدر، وكان يُدلس))، وقال: ((مختلف في الاحتجاج به))⁽¹³⁷⁾، تلك نماذج من عمل شاکر، وهناك غيرها، وحسبي أن أعطيت فكرة عامة، فيُقاس عليهم من كان مثله⁽¹³⁸⁾.

وحتى لا نتحامل على الشيخ أحمد شاکر عليّ أن أنه إن في بعض عمله دافع عن بعض الرواة وصفوا من أئمة بالتدليس، وإن كان كلامهم ونقدهم في هذا الباب غريب، من ذلك قوله: نقله

⁽¹³³⁾ علل الترمذي الكبير (ص: 29).

⁽¹³⁴⁾ عند تحقیقه لسنن الترمذي (188/1).

⁽¹³⁵⁾ عند تحقیقه لمسند أحمد (302/2)، وعزا النقل لتذهيب التهذيب، وهدى الساري.

⁽¹³⁶⁾ ينظر: هدى الساري (ص: 513)، وفتح الباري (501/11).

⁽¹³⁷⁾ تقريب التهذيب (ص: 173)، وطبقات المدلسين (ص: 38).

⁽¹³⁸⁾ ينظر: عمله في كل من: أبي معاوية الضرير محمد بن خازم: تفسير الطبري (433/3)، وأبي جناب الكلبي: تفسير الطبري (38/6)، والمحلى (84/2)، والمبارك بن فضالة: المسند (189/8)، وخارجة بن مصعب: المسند (140/15).

بواسطة ابن حجر عن القطب الحلبي بأن مجاهداً مدلساً، قال شاكر: ((ومجاهد أدرك أم سلمة يقيناً وعاصرها، فإنه ولد سنة 21، وأم سلمة ماتت بعد سنة 60 على اليقين، والمعاصرة -من الراوي الثقة - تحمل على الاتصال، إلا أن يكون الراوي مدلساً، ولم يزعم أحد أن مجاهداً مدلس، إلا كلمة قالها القطب الحلبي في شرح البخاري، حكاها عنه الحافظ في التهذيب، ثم عقّب عليها بقوله: ولم أر من نسبته إلى التدليس))⁽¹³⁹⁾، تبين من هذا المثال، وفي غيره من المواضع من تحقیقات شاكر أنه على شرط الإمام مسلم، المعاصرة، وإمكان اللقاء، وبراء الراوي من التدليس، ومجاهد بن جبر لم يصفه أحد -كما قال شاكر تبعاً لا بن حجر - بالتدليس إلا القطب الحلبي، وهذا قيله: ((مجاهد معلوم بالتدليس فعننته لا تفيد الوصل ووقوع الوسطة بينه وبين ابن عباس. انتهى، ولم أر من نسبته إلى التدليس))، ولكن لكلام ابن حجر بقية أعرض عنها شاكر -من هذا النص- ولا أدري ما يريد بهذا البتر، قال ابن حجر: ((ولم أر من نسبته إلى التدليس، نعم إذا ثبت قول ابن معين: أن قول مجاهد: خرج علينا عليّ ليس على ظاهره فهو عين التدليس؛ إذ هو معناه اللغوي وهو الإيهام والتغطية، وقد قال ابن خراش: أحاديث مجاهد عن علي مراسيل لم يسمع منها شيئاً))⁽¹⁴⁰⁾، وهذا الذي تنبأه ابن معين أيضاً، فقد قال عباس الدوري: ((قيل ليحيى وأنا أسمع: يروي عن مجاهد أنه قال: خرج علينا عليّ بن أبي طالب؟ فقال: ليس هذا بشيء))⁽¹⁴¹⁾، وهذا الرأي تنبأه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيين أيضاً⁽¹⁴²⁾، وزاد دليلاً آخر ليستدل به على أن مجاهداً ليس مدلساً، فقال: ((وقال الحافظ أيضاً في الفتح، ردّاً على من زعم أن مجاهداً لم يسمع من عبد الله بن عمرو -: لكن سماع مجاهد بن عبد الله من عمرو ثابت، وليس بمدلس))⁽¹⁴³⁾.

وكذلك في: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي⁽¹⁴⁴⁾، قال شاكر: ((وهو ثقة، تكلم فيه كثير من العلماء بغير حجة، سمع من أجلة التابعين، وكان شجاعاً في الحق، وكان أحمد بن صالح يقول: هو ثقة، وينكر على من تكلم فيه. قاله أبو بكر المالكي في رياض النفوس: "كان من جلة المحدثين، منسوباً إلى الزهد والورع، صلباً في دينه، متفنناً في علوم شتى"، وغلا فيه ابن حبان غلواً فاحشاً، فقال في كتاب المجروحين: "كان يروي الموضوعات عن الثقات، ويأتي عن الأثبات ما

⁽¹³⁹⁾ تفسير الطبري (262/8).

⁽¹⁴⁰⁾ تهذيب التهذيب (44/10).

⁽¹⁴¹⁾ تاريخ ابن معين: رواية الدوري (88/3).

⁽¹⁴²⁾ إراجع: جامع التحصيل: للعلائي (ص: 273).

⁽¹⁴³⁾ والخلاف في سماعه من عبد الله بن عمرو قائم، والبخاري خرج له عنه حديثين - كما نص عليه العلائي - (ص: 274)، وأيد هذا السماع ابن المديني كذلك.

⁽¹⁴⁴⁾ ينظر: تفسير الطبري (152/3).

ليس من أحاديثهم، وكان يدلس عن محمد بن سعيد بن أبي قيس المطلوب"، ثم روى حديثاً من طريقه يستدل به على ما قال، وهو حديث موضوع، ولكن ابن أنعم بريء من عهده، فإن الحمل فيه على أحد الكذابين، وهو يوسف بن زياد البصري. وقد تعقب الدارقطني على ابن حبان ذلك، فيما ثبت بهامش مخطوطة المجروحين)). وهذا الدفاع منه بهذه الطريقة لا يستقيم، فلا يكفي في الراوي أن يكون فيه تلك الصفات؛ بل المدار على العدالة والضبط، وما هو الثوري أنكر عليه ستة أحاديث، قال: ((جاءنا عبد الرحمن بستة أحاديث يرفعها إلى النبي ﷺ، لم أسمع أحداً من أهل العلم يرفعها))⁽¹⁴⁵⁾، ولم يذكر منها هذا الحديث الذي صححه شاکر⁽¹⁴⁶⁾؛ بل قال فيه ابن حجر الذي لازم شاکر النقل منه: ((ضعيف في حفظه... وكان رجلاً صالحاً))⁽¹⁴⁷⁾، وقال ابن القطان الفاسي: ((والحق فيه أنه ضعيف لكثرة روايته المنكرات وهو أمر يعتري الصالحين))⁽¹⁴⁸⁾، وكان يَحْيَى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه، وضعفه أحمد، وابن معين، وأبوحاتم، وأبوزرعة، والنسائي، وقال الترمذي: رأيت البخاري يقوي أمره، ويقول: هُوَ مقارب الحديث⁽¹⁴⁹⁾، وقال ابن حبان: ((يروى الموضوعات عن الثقات))⁽¹⁵⁰⁾، قال المعلمي: ((وذلك يحتمل كثرة الغلط، وهذا متفق عليه، ويحتمل التدليس، فقد قال ابن حبان: "ويدلس عن محمد بن سعيد المصلوب" كان ابن أنعم رجلاً ناسكاً غره ظاهر المصلوب فسمع منه ودلس عنه))⁽¹⁵¹⁾، والحديث الذي ساقه ابن حبان الخطأ ليس من عبد الرحمن؛ بل من غيره، كما نص عليه غير واحد من أهل النقد منهم الدارقطني كما نص عليه شاکر؛ ولكن إن كان كلام الدارقطني يروق لشاکر، فقد وصفه أيضاً بالتدليس مع دفاعه عن ذلك الحديث، قال ابن حجر: ((ذكر ابن حبان في الضعفاء أنه كان مدلساً، وكذا وصفه به الدارقطني))⁽¹⁵²⁾.

وقال عن: يسار المدني مولى عبد الله بن عمر: نقلاً عن ابن حزم: ((يسار مولى ابن عمر، وهو مجهول

⁽¹⁴⁵⁾ تهذيب التهذيب (175/6).

⁽¹⁴⁶⁾ عند تحقيقه لسنن الترمذي (76 / 1).

⁽¹⁴⁷⁾ تقريب التهذيب (ص: 473).

⁽¹⁴⁸⁾ بيان الوهم والإيهام (149/3).

⁽¹⁴⁹⁾ ينظر: الجرح والتعديل (234/5)، وتهذيب الكمال (102/17)، وميزان الاعتدال (561/2)، والعلل الكبير: للترمذي (ص: 40).

⁽¹⁵⁰⁾ المجروحين (50/2).

⁽¹⁵¹⁾ حاشية الفوائد المجموعة (ص: 191).

⁽¹⁵²⁾ طبقات المدلسين (ص: 55).

ومدلس))⁽¹⁵³⁾، واستغرب شاكر من هذا الصنيع من ابن حزم، فقال: ((فلا أدري بعد هذا كيف يضعفه المؤلف بأن يساراً مدلس؟!، وما وصفه بهذا أحد، ولو كان مدلساً فالقصة صريحة في أنه سمعه من ابن عمر فزال خوف التدليس))⁽¹⁵⁴⁾، والشرط وجوابه في الجملة يؤكدان على اتباعه لطريق الشافعي، ومن تبعه -كما سبق- فقد صرح بالسماع فلا تدليس، وقول شاكر: ما وصفه أحد بالتدليس، فيه إيهام أن شاكرًا يبحث عن وصف بالتدليس من قبل الأئمة، والحال ليس كذلك قطعاً على إطلاقه، وقد مرَّ بك أقوال النقاد في بعض الرواة كابن إسحاق، وحبيب بن أبي ثابت، والحجاج، ولم يلتفت لذلك ألبتة.

أصاب شاكر في الدفاع عن ثلَّة من الرواة -كما سبق-؛ وحاول التوسع في هذا الدفاع؛ ولكن قواعد الفن تأبى ذلك، وعليَّ أن أشير هنا لمثالين تبياناً لذلك: قال شاكر، وهو يتكلم عن: عبَّاد بن منصور: ((والمدلس الصادق إذا صرح بالتحديث ارتفعت شبهة التدليس وصحَّ حديثه))، ثم عاد واستدرك عن كلامه هذا، فقال: ((ولكنني استدرك هنا بما حققت في هذا الحديث، أن عبَّاداً لم يكن مدلساً أصلاً؛ بل هي تُهمَّة نُسبت إليه لكلمات نُقلت لا نراها تصح أو تستقيم))⁽¹⁵⁵⁾، كيف هذا؟ وعبَّاد عندهم مدلس، وعلى رأسهم صاحب المسند الإمام أحمد -الذي يحققه شاكر- وصفه بذلك، قال الإمام أحمد: ((كان مدلساً قديراً))، وقال مهنا: ((قال أحمد: كان يدلس))⁽¹⁵⁶⁾، وجمع ابن حجر أقوال الأئمة فيه، فقال: ((ذكره أحمد، والبخاري، والنسائي، والساجي، وغيرهم بالتدليس عن الضعفاء))⁽¹⁵⁷⁾.

والحال أيضاً في: هُشيم بن بشير، فقد دافع عنه شاكر، والعجيب أنه ضرب به مثلاً في تدليس العطف، واعتبره أنه مشهور بذلك⁽¹⁵⁸⁾، وهُشيم وصفه الإمام أحمد بالتدليس، كذلك غيره⁽¹⁵⁹⁾، وقال ابن حجر: ((ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي))⁽¹⁶⁰⁾؛ بل كتب وكيع إلى هُشيم: ((بلغني أنك تفسد أحاديثك بهذا الذي تدلسها فكتب إليه، بسم الله الرحمن الرحيم، كان أستاذك يفعلانه الأعمش،

¹⁵³ (المحلى (33/3).

¹⁵⁴ (المحلى (34/3).

¹⁵⁵ (عند تحقيقه لمسند أحمد (7/4)، (109/5).

¹⁵⁶ (أسماء المدلسين: للسيوطي (ص: 64)، وجامع التحصيل (ص: 107).

¹⁵⁷ (طبقات المدلسين (ص: 50).

¹⁵⁸ (ينظر: شرحه لألفية السيوطي (ص: 56)، والباعث الحثيث (ص: 78).

¹⁵⁹ (ينظر: طبقات المدلسين (ص: 48).

¹⁶⁰ (تقريب التهذيب (ص: 864).

وسفيان))⁽¹⁶¹⁾، وقال المروزي - عن أحمد-: ((كان يدلس تدليساً وحشاً))، وقال أحمد: ((كان هُشيم يُكثر -يعني: التدليس-))، وقال مهنا⁽¹⁶²⁾: ((سألت أبا عبد الله -الإمام أحمد- عن هُشيم. فقال: ثقة، إذا لم يدلس، فقلت له: أو التدلس عيب هو؟ قال: نعم))، وهذا الإصرار منه محل حيرة، فهُشيم من شيوخ الإمام أحمد فهو أعلم الناس بحاله من غيره، أفُتِرِكَ هذا اليقين بأنه مدلس إلى ظن غيره؟!.

أما اعتراضه على نقد النقاد في بعض الرواة المدلسين فسيكون مدار كلامنا عنه في هذه المسألة الأخيرة.

المسألة الثالثة - علاقة شاکر مع أئمة النقد في ظاهرة التدليس:

هذه المسألة كأنها نتيجة لعمل شاکر في تحقیقاته، وقد جعلت المسألة على هيئة حوار بين شاکر، وبعض أئمة النقد، ولما كانت المسألة ذات ذيول ومتفرعة كثيرة، وهذا يتعارض مع أوراق البحث المعدودة عليّ فاخترت انموذجاً لعله يفي بالغرض، ويُقاس عليه غيره حتى يتسنى لنا معرفة علاقة شاکر بالنقاد، ونحن هنا لا نريد أن نتكلّم عن الحديث صحة وضعفاً فهذا ليس بابه، إنما الغرض هنا أن ننقل الحوار الذي أقامه شاکر مع كل من: ابن حجر، وأبي حاتم، وابن معين، والبخاري، تخص مسألة التدليس فحسب، وبدأت بما بدأ به شاکر، أي مع ابن حجر، فقد نقل شاکر عنه كلاماً لم يرضه وبياركه؛ بل اعترض عليه وأهمله، وعمل ابن حجر إنما هو الجمع والترتيب لأقوال الأئمة، وإليك ما اعترض به شاکر على ابن حجر، في قوله: ((وفي رواية أبي داود من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج قال: أخبرت عن حبيب بن أبي ثابت، وقد قال أبو حاتم في العلل: إن الوسطة بينهما هو الحسن بن ذكوان، قال: ولا يثبت لحبيب رواية عن عاصم، فهذه علة أخرى، وكذا قال ابن معين: إن حبيباً لم يسمعه من عاصم وإن بينهما رجلاً ليس بثقة، وبين البزار: أن الوسطة بينهما هو عمرو بن خالد الواسطي، ووقع في زيادات المسند، وفي الدار قطني، ومسند الهيثم بن كليب، تصريح ابن جريج بإخبار حبيب له، وهو وهَمٌ في نقدي))⁽¹⁶³⁾، وخرّج شاکر رواية الدار قطني، وهي من طريق: رَوْح بن عباد، وفيها: ((حدثنا ابن جريج أخبرني حبيب بن أبي ثابت))، ثم رواه -الدار قطني⁽¹⁶⁴⁾- من طريق عبد المجيد بن أبي رواد: ((عن ابن جريج، عن حبيب))، وعبد المجيد بن أبي رواد: كان أعلم الناس بحديث ابن جريج، وهو صدوق يخطئ، قال

⁽¹⁶¹⁾ العلل رواية: ابنه عبد الله (261/2).

⁽¹⁶²⁾ العلل ومعرفة الرجال: رواية المروزي (ص: 42)، والمعرفة والتاريخ: الفسوي (2/633)، وبحر الدم: يوسف بن حسن (ص: 165). وهذا هو الرأي الثاني للإمام أحمد، وقد سبق التنويه عن القول الأول له في: الفرع الآخر من المسألة الأولى.

⁽¹⁶³⁾ عند تحقیقه لمسند أحمد (303/2).

⁽¹⁶⁴⁾ أخرجهما: الدار قطني في: سننه، كتاب: الحيض، باب: في بيان العورة والفخذ منها (225/1) (رقم: 3 - 4).

شاكر: ((وهذا النقد من الحافظ -ابن حجر- والتعليل شيء غير محرر؛ فإن راويين ثقتين، هما: يزيد البيسري -وهي رواية المسند- هنا، وروح بن عباد عند الدار قطني نقلاً عن ابن جريج أنه قال: أخبرني حبيب بن أبي ثابت، فلا يستقيم بعد ذلك ادعاء أن ابن جريج لم يسمع من حبيب))⁽¹⁶⁵⁾، ثم ذل ذلك النص بترجمة لابن جريج ليثبت ما هو ثابت لابن جريج أصالة؛ فنقل عن يحيى القطان قوله: ((كان ابن جريج صدوقاً، فإذا قال: حدثني فهو سماع، وإذا قال: أخبرني فهو قراءة، وإذا قال: قال فهو شبه الريح))⁽¹⁶⁶⁾، وقول سليمان بن النضر: ((ما رأيت أصدق لهجة من ابن جريج))⁽¹⁶⁷⁾، ثم النتيجة منه: ((فكيف يستساغ بعد هذا الحكم بالوهم دون حجة على راويين روي عنه أنه قال: أخبرني حبيب))، غير أن هذين النصين عامين، فلا يعارضان بما هو أخص، ثم قول القطان: ((وإذا قال: قال: فهو شبه الريح))، فهذا هو المراد، فقصة النقاد مع ابن جريج في هذا فقط، فإذا لم يصرح بالتحديث فروايته شبه الريح، وهذا محل البحث، وقول سليمان بن النضر: ((ما رأيت أصدق لهجة))، هذا إذا صرح بالتحديث، قال ابن حجر: ((مشهور بالعلم والثبت كثير الحديث، وصفه النسائي، وغيره بالتدليس، قال الدار قطني: شر التدليس تدليس ابن جريج؛ فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح))⁽¹⁶⁸⁾، ثم أين شاكر من قول ابن معين: ((سمع من حبيب حديثين، حديث أم سلمة "ما أكذب الغراب" والثاني حديث "الراقي"، وما روى عنه سوى هذين فبلغه عنه))⁽¹⁶⁹⁾، وهذا الحصر يدل على أنه ليس له رواية عنه غير هذا، وهو ما يتوافق مع عمل النقاد فيه.

وكل هذا النقد من شاكر انصب على صيغة التحديث بين ابن جريج وبين حبيب بن أبي ثابت، أما سماع حبيب بن أبي ثابت من ضمرة بن عاصم، فستكون هناك وقفة في حوار آخر قريب.

حواره مع أبي حاتم: لم يكن بأقل حدة من حوار مع ابن حجر؛ قال شاكر: ((وأما ادعاء أبي حاتم أن الوسطة بينهما هو الحسن بن زكوان، فهو قول عجيب، لا أكاد أجد له وجهاً، ولا أدري من أين أتى؟))⁽¹⁷⁰⁾، أي: بين ابن جريج، وحبيب، أتى بتتبع الطرق حتماً، فقد قال أبو حاتم: ((ابن جريج لم يسمع هذا الحديث بذا الإسناد من حبيب، إنما هو من حديث عمرو بن خالد الواسطي، ولا يثبت لحبيب رواية عن عاصم، فأرى أن ابن جريج أخذه من الحسن بن زكوان، عن عمرو بن خالد، عن

¹⁶⁵ عند تحقيقه لمسند أحمد (304/2).

¹⁶⁶ الكفاية (250/2).

¹⁶⁷ تهذيب التهذيب (405/6).

¹⁶⁸ طبقات المدلسين (ص: 41).

¹⁶⁹ إكمال تهذيب الكمال: مغلطاي (322/8). والحديث الذي يتكلم عنه شاكر ليس من هذين.

¹⁷⁰ عند تحقيقه لمسند أحمد (304/2).

حبيب، والحسن بن ذكوان وعمرو بن خالد ضعيفا الحديث⁽¹⁷¹⁾؛ بل أضاف ابن المديني غيره لم يعلمه شاكر - فقد ذكر يعقوب بن شيبه عن علي بن المديني أنه قال في حديث ابن جريج هذا: ((رأيت في كتب ابن جريج: أخبرني إسماعيل بن مسلم، عن حبيب))⁽¹⁷²⁾، وكلام ابن المديني هذا معارض لما ذهب إليه أبو حاتم؛ لأن أبا حاتم لم يجزم بما قال، وإنما قال: ((أرى أن ابن جريج أخذه من الحسن بن ذكوان))، فمن رآه في كتبه أثبت ممن قال بغلبة الظن، فيكون الساقط بين ابن جريج، وحبيب في رواية حجاج هو: إسماعيل بن مسلم المكي، وهو من أقران ابن جريج، وكان ضعيف الحديث.

وكما ترى أن كلام أبي حاتم خاص برواية حجاج، عن ابن جريج، لقوله: ((بذا الإسناد))، من هنا - والله أعلم - مال شاكر أن تصریح ابن جريج بإخبار حبيب له في طريق أخرى غير هذه الطريق؛ لأن ابن جريج حافظ واسع الحفظ فيمكن أنه سمعه من أكثر من راوي.

حواره مع ابن معين، والبزار: وهي العلة الثانية التي ذكرها ابن حجر ونقلها شاكر: لما كانت قضيتهم واحدة جمعها شاكر في قالب واحد، فستأنف الحوار، بقوله: ((وأما أن حبيباً لم يسمع من عاصم بن ضمرة، وأن بينهما رجلاً ليس بثقة، كما نقل الحافظ عن ابن معين، وأن هذا الذي ليس بثقة هو: عمرو بن خالد الواسطي، كما نقل عن البزار، فأخشى أن يكون وهماً من الحافظ، انتقل به نظره من موضع إلى موضع وقال: - هذا ظن لا أجزم به، ولكني أرجحه))⁽¹⁷³⁾، حتى وإن انتقل نظره من موضع لآخر، وإن كان هذا الظن قوي، فهو ليس على إطلاقه، فالنص قائم من ناقد آخر لا يقل عن ابن معين نقداً، ويفوق البزار دراية، فقد قال ابن المديني: ((أحاديث حبيب، عن عاصم بن ضمرة لا تصح؛ إنما هي مأخوذة عن عمرو بن خالد الواسطي))⁽¹⁷⁴⁾، فسقط الترجيح الذي ادعاه شاكر.

ولكن واصل شاكر التعقيب على النقد، فقال عقب كلامه السابق حتى يثبت رواية حبيب عن عاصم: ((فإن حبيب بن أبي ثابت من صغار التابعين، أدرك من هم أقدم من عاصم بن ضمرة، نعم، قد روى الآجري، عن أبي داود، قال: ليس لحبيب عن عاصم بن ضمرة شيء يصح، ولكن قد روى ابن أبي حاتم في المراسيل، عن أبيه، قال: سمعت علي بن المديني يقول: لم يرو حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة إلا حديثاً واحداً، فهذه هي المعاصرة، وهذا هو اللقاء قد ثبتا، فأني

⁽¹⁷¹⁾ علل الحديث (350/3).

⁽¹⁷²⁾ شرح علل الترمذي (828/2). وإسماعيل بن مسلم ضعيف أيضاً، بل تركه النسائي. ينظر: الكامل لابن عدي

(282/1)، وتهذيب الكمال (198/3)، وميزان الاعتدال (248/1)، وتقريب التهذيب (ص: 88).

⁽¹⁷³⁾ عند تحقيقه لمسند أحمد (304/2).

⁽¹⁷⁴⁾ شرح علل الترمذي (828/2).

لنا أن نزع أنه لم يسمع هذا الحديث منه؟!))⁽¹⁷⁵⁾، ثم إن ردّ شاكر قول أبي داود بقول ابن المدني، فقد قال: ((قال أبو داود في الموضع الآخر: هذا الحديث فيه نكارة))، وقول ابن المدني في سماع حبيب من عاصم حديثاً واحداً، ذكر لدار قطني في سننه أنه لا يصح سماعه منه⁽¹⁷⁶⁾، وقول شاكر ثبتت المعاصرة واللقاء بهذه الرواية، أراد أن يطبق شرط مسلم عليه، ولكن هناك شرطاً لم يتحقق، وهو ألا يكون الراوي مدلساً، وحبيب بن أبي ثابت كذلك -راجع القول فيه في المسألة الثانية-، إلا إذا نفى شاكر عنه هذا، فينقطع حينئذ الكلام، وأحسب أنه يميل لهذا الرأي أن حبيباً ليس بمدلس، فقد قال عنه في موضع: ((حبيب بن أبي ثابت لم يعرف بالتدليس؛ بل هو ثقة حجة))⁽¹⁷⁷⁾، فيكون قد اصطدم بأئمة آخرين، وهذا العمل منه أغرب من الأول وأشدّ، كيف وقد نصّ النقاد من أمثال: ابن خزيمة، وابن حبان، والدار قطني على أنه مدلس، قال ابن حجر⁽¹⁷⁸⁾: ((حبيب بن أبي ثابت الكوفي تابعي مشهور يكثر التدليس، وصفه بذلك ابن خزيمة، والدار قطني، وغيرهما))؛ بل في حالات يسكت عنه⁽¹⁷⁹⁾، ثم ولو تمّ ما حرره شاكر ستبقى عقبة في الطريق في هذا السند، وهي الكلام في عاصم بن ضمرة ذاته، وإن وثقه ابن معين، وابن المدني، وقال النسائي: ليس به بأس، فقد قال فيه أبوداود: ((أحاديثه بواطيل))⁽¹⁸⁰⁾، وقال ابن عدي: ((وعاصم بن ضمرة لم أذكر له حديثاً لكثرة ما يروي عن علي مما لا يتابعه الناس عليه، والذي يرويه عن عاصم قوم ثقات، البلية من عاصم، ليس ممن يروون عنه))⁽¹⁸¹⁾، وقال ابن حبان: ((كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يرفع عن علي قوله كثيراً، فلما فحش ذلك في روايته استحق الترك))⁽¹⁸²⁾، ولعل تعارض الكلام فيه رجحّ شاكر من وثقه، ولم يلتفت لقول من رجّح.

وأنوه أن في بعض الحالات النادرة يُفسر ما جاء في قول الناقد، من ذلك في رواية الإمام أحمد: ((... حدثنا شعبة، وحجاج، حدثني شعبة، عن قتادة، عن يونس بن جبیر، عن محمد بن سعد، عن سعد، مرفوعاً ... قال حجاج: سمعت يونس بن جبیر))⁽¹⁸³⁾، قال شاكر -معقباً-

⁽¹⁷⁵⁾ عند تحقيقه لمسند أحمد (305/2).

⁽¹⁷⁶⁾ ينظر: جامع التحصيل (ص: 159).

⁽¹⁷⁷⁾ عند تحقيقه لسند الترمذي (135/1).

⁽¹⁷⁸⁾ طبقات المدلسين (ص: 37)، وينظر: التبيين لأسماء المدلسين: سبط ابن العجمي (ص: 19).

⁽¹⁷⁹⁾ ينظر: تحقيقه لسند الترمذي (135/1)، وتحقيقه للمحلى (214/3)، (30/4)، وتحقيقه لمسند أحمد (105/2) (رقم: 741).

⁽¹⁸⁰⁾ إكمال تهذيب الكمال (106/7).

⁽¹⁸¹⁾ الكامل في ضعفاء الرجال (387/6).

⁽¹⁸²⁾ المجروحين (125/2).

⁽¹⁸³⁾ المسند (65/3) (رقم: 1506).

((وقوله: قال حجاج: سمعت يونس بن جبیر، لا يريد به أن حجاجاً سمع من يونس، ولكن يريد أن قتادة صرّح بالسماع من يونس في الإسناد الذي رواه الحجاج))، وإن كان هذا الإشكال أزاله الإمام أحمد، وزاده بياناً وإيضاحاً شاکر، غير أن القاعدة عندهم إن رواية شعبة، عن قتادة تكفي لرفع الإشكال فقد جاء فيها نصّ خاص لرفع احتمال التدليس من قتادة، قال شعبة: ((كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبو إسحاق، وقتادة))⁽¹⁸⁴⁾، قال ابن حجر: ((وهي قاعدة حسنة تقبل أحاديث هؤلاء إذا كان عن شعبة، ولو عندها))⁽¹⁸⁵⁾، فرواية شعبة عن قتادة غير متوقف فيها أصلاً، ولو كانت بالعنعنة.

والحمد لله رب العالمين الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وعلى آله وصحبه، ومن والاه.
وبعد،،

فبعد هذا التطواف مع نوع التدليس، ومنهج شاکر فيه، نستطيع أن نختم بهذه النتائج التي تبينّت من خلال الدراسة، وهي:

- 1- اتبع شاکر مذهب المتقدمين في أن التدليس والمرسل الخفي صورة واحدة، إلا نادراً.
- 2- لم يلتفت في بعض حالات النقد لأقوال أهل النقد؛ بل يعارضهم في حالات ويرد أقوالهم.
- 3- اتبع مذهب الشافعي في كثير من عمله؛ بل مال في بعض عمله لطريق ابن حزم، وهذا ليس ادعاءً منّي ولكن استبعاده لبعض الرواة من دائرة التدليس بالمطلق، وهم كذلك، وآخرين تكلم عنهم بصياغة الشك والاعتراض توحى بأنه يلحقهم بالأوليين، وهذا دليل لا ينسلخ عنه شاکر من حيث الأمثلة التي سيق، مع أن تنظيره وتقييده أكثره متماشياً مع أهل النقد.
- 4- لا يراعي في الراوي أنه مدلس خاصة إذا تدرّس هذا الراوي بوصف الثقة.
- 5- تتناقضه في بعض الرواة أحياناً يشير لتدليسهم، وأحياناً يسكت عنهم.
- 6- دفاعه عن بعض الرواة الذين وصفوا بالتدليس وهم منه براءة.
- 7- يُعذر للشيخ شاکر أن الكتب التي طبعت -كتب الرواة المدلسين خاصة- في الزمن المتأخر لم تكن لديه، وإلا لو اطلع عليها لاستبان له الكثير من المعرفة في حق الرواة المدلسين.

⁽¹⁸⁴⁾ معرفة السنن والآثار (86/1).

⁽¹⁸⁵⁾ النكت على ابن الصلاح (631/2).

8- لعل الغفلة والسهو، وطول الكتب وكثرتها في التحقيق كالمسند، وسنن الترمذي، والمحلى، وتفسير الطبري، كان له الأثر البالغ في عدم التقطن لمسألة التدليس، فطول الكلام ينسي بعضه بعضاً.

ولعل من أهم ما يوصي به الباحث ما يأتي:

- 1- العناية بدراسة منهج الشيخ شاکر في علوم الحديث دراسة مقارنة شاملة، تجمع بين أقوال المتقدمين والمتأخرين، لبيان مواضع الاتفاق والافتراق بدقة.
- 2- إجراء استقراء تطبيقي موسع لأحكامه على الرواة، لقياس مدى الاتساق بين تنظيره وتطبيقه، وربط ذلك بأصوله الحديثية.
- 3- استكمال النظر في أحكامه في ضوء المصنفات المتأخرة في علوم الحديث، مع مراعاة ظروفه العلمية وكثرة اشتغاله، بما يعين على تقويم منهجه تقويماً علمياً منصفاً.

References

- Al-Qur'ān Al-Karīm.
- Al-'Ilal Al-Mutanāhiyya fī Al-Aḥādīth Al-Wāhiyya, Ibn Al-Jawzī, Taḥqīq: Irshād Al-Ḥaqq Al-Athrī, Idārat Al-'Ulūm Al-Athariyya, Faisalābād, Pakistan, 2nd ed, 1401H.
- Al-'Ilal Al-Wārida fī Al-Aḥādīth Al-Nabawiyya, Al-Daraqṭnī, Taḥqīq: Maḥfūz Al-Raḥmān Zayn Allāh Al-Salfī, Dār Ṭayba, Riyadh, 1st ed, 1405H.
- Al-'Ilal wa Ma'rifat Al-Rijāl, Aḥmad bin Ḥanbal, Riwaya: Ibnuhu 'Abdullāh, Taḥqīq: Waṣī Allāh bin Muḥammad 'Abbās, Dār Al-Khānī, Riyadh, 2nd ed, 1422H.
- Al-Ḍu'afā' Al-Kabīr, Al-'Aqīlī, Taḥqīq: 'Abd Al-Mu'tī Amīn Qul'ajī, Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyya, Beirut, 1st ed, 1404H.
- Al-Fawā'id Al-Majmū'a fī Al-Aḥādīth Al-Mawḍū'a, Taḥqīq: Al-Mu'allimī Al-Yamanī, Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyya, Beirut, 1st ed.
- Alfiyya Al-Suyūṭī fī 'Ilm Al-Ḥadīth, Taḥqīq: Aḥmad Shākir, Maktabat Ibn Tīmīyya, Cairo, 1st ed, 1329H.
- Al-Iḡtibāṭ biman Ramī min Al-Ruwātī bial-Ikhtilāṭ, Ibn Sabt Al-'Ajmī, Taḥqīq: 'Alā' Al-Dīn 'Alī Riḍā, Dār Al-Ḥadīth, Cairo, 1st ed, 1988.
- Al-Iḥkām fī Uṣūl Al-Aḥkām, Ibn Ḥazm, Taḥqīq: Aḥmad Shākir, Dār Al-Āfāq Al-Jadīda, Beirut.
- Al-Jarḥ wa Al-Ta'dīl, Ibn Abī Ḥātim, Taṣṭ: Majlis Dā'irat Al-Ma'ārif Al-'Uthmāniyya, Hyderabad, Deccan, India; Dār Iḥyā' Al-Turāth Al-'Arabī, Beirut, 1st ed, 1271H.
- Al-Kāmil fī Ḍu'afā' Al-Rijāl, Ibn 'Adī, Taḥqīq: 'Ādel Aḥmad 'Abd Al-Mawjūd & 'Alī Muḥammad Mu'awwaḍ, Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyya, Beirut, 1st ed, 1418H.
- Al-Kawākib Al-Nīrāt fī Ma'rifat man Al-Ruwāt Al-Thiqāt, Taḥqīq: 'Abd Al-Qayyūm 'Abd Rabb Al-Nabī, Dār Al-Ma'mūn, Beirut, 1st ed, 1981.

- Al-Kifāya fī Ma‘rifat ‘Uṣūl ‘Ilm Al-Riwāya, Al-Khaṭīb Al-Baghdādī, Maktabat Ibn ‘Abbās, Egypt.
- Al-Ma‘rifa wa Al-Tārīkh, Al-Fasawī, Taḥqīq: Akram Al-‘Umrī, Mu’assasat Al-Risāla, Beirut, 2nd ed, 1401H.
- Al-Majrūhīn min Al-Muḥaddithīn wa Al-Ḍu‘afā’ wa Al-Matrūkīn, Ibn Ḥibbān, Taḥqīq: Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid, Dār Al-Wa‘y, Ḥalab, 1st ed, 1396H.
- Al-Marāsīl, Ibn Abī Ḥātim, Taḥqīq: Shukr Allāh Qūjānī, Mu’assasat Al-Risāla, Beirut, 1st ed, 1397H.
- Al-Mawqīza, Al-Dhahabī, Taḥqīq: ‘Abd Al-Fattāḥ Abūghidda, Al-Bashā’ir Al-Islāmiyya, Beirut, 8th ed, 1425H.
- Al-Mudallisīn, Abū Zur‘a Walī Al-Dīn, Ibn Al-‘Irāqī, Taḥqīq: Rif‘at Fawzī ‘Abd Al-Muṭallib & Nāfidh Ḥusayn Ḥammād, Dār Al-Wafā’, Cairo, 1st ed, 1415H.
- Al-Muḥallā, Ibn Ḥazm, Taḥqīq: Aḥmad Shākir, Dār Al-Fikr.
- Al-Mukhtaṭīn, Al-‘Alā’ī, Taḥqīq: Rif‘at Fawzī ‘Abd Al-Muṭallib & ‘Alī ‘Abd Al-Bāst Mazīd, Maktabat Al-Khānjī, Cairo, 1st ed, 1417H.
- Al-Muṣannaf, ‘Abd Al-Razzāq Al-Ṣan‘ānī, Taḥqīq: Ḥabīb Al-Raḥmān Al-A‘zamī, Al-Maktab Al-Islāmī, Beirut, 2nd ed, 1403H.
- Al-Nukat ‘alā Kitāb Ibn Al-Ṣalāḥ, Ibn Ḥajar, Taḥqīq: Rabī‘ bin Hādī, 1st ed, 1404H.
- Al-Risāla, Al-Shāfi‘ī, Taḥqīq: ‘Abd Al-Fattāḥ Kabbāra, Dār Al-Nafā’īs, Beirut, 2nd ed, 1431H.
- Al-Sunan Al-Kubrā, Al-Bayhaqī, Taḥqīq: Muḥammad ‘Abd Al-Qādir ‘Aṭā, Dār Al-Kutub Al-‘Ilmiyya, Beirut, 3rd ed, 1424H.
- Al-Talkhīṣ Al-Ḥabīb fī Takhrīj Aḥādīth Al-Rāfi‘ī Al-Kabīr, Ibn Ḥajar, Dār Al-Kutub Al-‘Ilmiyya, 1st ed, 1419H.
- Al-Tamhīd limā fī Al-Muwattā’ min Al-Ma‘ānī wa Al-Asānīd, Ibn ‘Abd Al-Barr, Taḥqīq: Muṣṭafā bin Aḥmad Al-‘Alawī & Muḥammad ‘Abd Al-Kabīr Al-Bakrī, Wizārat ‘Umūm Al-Awqāf wa Al-Shu‘ūn Al-Islāmiyya, Morocco, 1387H.
- Al-Tankīl bimā fī Ta’nīb Al-Kawtharī min Al-Abāṭīl, Al-Mu‘allimī Al-Yamanī, Al-Maktab Al-Islāmī, 2nd ed, 1406H.
- Al-Taḥqīd wa Al-Iyḍāḥ, Al-‘Irāqī, Taḥqīq: ‘Abd Al-Ḥamīd Hindāwī, Al-Maktaba Al-‘Aṣrīya, Beirut, 1st ed, 1424H.
- Al-Tārīkh Al-Kabīr, Al-Bukhārī, Dā’irat Al-Ma‘ārif Al-‘Uthmāniyya, Hyderabad, Deccan, Ta’ba Taḥt Murāqabat: Muḥammad ‘Abd Al-Mu‘īd Khān.
- Al-Thiqāt, Ibn Ḥibbān, Dā’irat Al-Ma‘ārif Al-‘Uthmāniyya, Hyderabad, India, 1st ed, 1393H.

Al-Tibyān li Asmā' Al-Mudallisīn, Sabt Ibn Al-'Ajmi, Mu'assasat Al-Riyān, Beirut, 1st ed, 1414H.

Asmā' Al-Mudallisīn, Al-Suyūṭī, Taḥqīq: Maḥmūd Ḥasan Naṣṣār, Dār Al-Jīl, Beirut, 1st ed.

Baḥr Al-Damm fīman Takallama fīhi Al-Imām Aḥmad bi Madhḥ aw Dhamm, Yūsuf bin Ḥasan, Taḥqīq: Rūḥiyya 'Abd Al-Raḥmān Al-Suwaifi, Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyya, Beirut, 1st ed, 1413H.

Bayān Al-Wahm wa Al-Ihām fī Kitāb Al-Aḥkām, Ibn Al-Qṭān Al-Fāsī, Taḥqīq: Al-Ḥusayn Āyt Sa'īd, Dār Ṭayba, Riyadh, 1st ed, 1418H.

Faṭḥ Al-Bārī Sharḥ Ṣaḥīḥ Al-Bukhārī, Ibn Ḥajar, Dār Al-Manār, Cairo, 1st ed, 1419H.

Faṭḥ Al-Mughīth bi Sharḥ Alfiyyat Al-Ḥadīth, Al-Sakhāwī, Maktabat Dār Al-Manhaj, Riyadh, 2nd ed, 1428H.

Hady Al-Sārī Muqaddima Faṭḥ Al-Bārī, Ibn Ḥajar, Dār Al-Manār, Cairo, 1st ed, 1419H.

Ikhtisār 'Ulūm Al-Ḥadīth, Ibn Kathīr, Dār Al-Ghad Al-Jadīd, Cairo, 1st ed, 1427H.

Ikmāl Tahdhīb Al-Kamāl fī Asmā' Al-Rijāl, Al-Maghlatāy, Taḥqīq: 'Ādel bin Muḥammad & Usāma bin Ibrāhīm, Al-Fārūq Al-Ḥadītha li Al-Ṭabā'a wa Al-Nashr, 1st ed, 1422H.

Ilal Al-Ḥadīth, Ibn Abī Ḥātim, Taḥqīq: Nash'at Kamāl Al-Miṣrī, Dār Al-Fārūq Al-Ḥadīthiyya, 1st ed, 1323H.

'Ilal Al-Tirmidhī Al-Kabīr, Rutibahu 'alā Kutub Al-Jāmi', Abū Ṭālib Al-Qāḍī, Taḥqīq: Ṣubḥī Al-Sāmarā'i, Dār 'Ālam Al-Kutub, Maktabat Al-Nahḍa Al-'Arabiyya, Beirut, 1st ed, 1409H.

Jāmi' Al-Bayān fī Ta'wīl Al-Qur'ān, Al-Ṭabarī, Taḥqīq: Aḥmad Shākir, Mu'assasat Al-Risāla, 1st ed, 1420H.

Jāmi' Al-Taḥṣīl fī Aḥkām Al-Marāsīl, Al-'Alā'i, Taḥqīq: Ḥamdī 'Abd Al-Majīd Al-Salafi, 'Ālam Al-Kutub, Beirut, 2nd ed, 1407H.

Kashf Al-Astār 'an Zawā'id Al-Bazzār, Nūr Al-Dīn Al-Haythamī, Taḥqīq: Ḥabīb Al-Raḥmān Al-A'zamī, Mu'assasat Al-Risāla, Beirut, 1st ed, 1399H.

Ma'rifat Al-Sunan wa Al-Āthār, Al-Bayhaqī, Taḥqīq: Sayyid Ḥasan, Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyya, Beirut, 1st ed.

Mashāhīr 'Ulamā' Al-Amṣār wa A'lām Fuqahā' Al-Aqtār, Ibn Ḥibbān, Taḥqīq: Marzūq 'Alā Ibrāhīm, Dār Al-Wafā' li Al-Ṭibā'a, Al-Manṣūra, 1st ed, 1411H.

Masnad Al-Imām Aḥmad bin Ḥanbal, Taḥqīq: Aḥmad Shākir, Dār Al-Ḥadīth, Cairo, 1st ed, 1416H.

Masnad Al-Imām Aḥmad bin Ḥanbal, Taḥqīq: Shu‘ayb Al-‘Arnūṭ, Mu’assasat Al-Risāla, 1st ed, 1421H.

Mīzān Al-I‘tidāl fi Naqd Al-Rijāl, Al-Dhahabī, Taḥqīq: ‘Alī Muḥammad Al-Bajāwī, Dār Al-Ma‘rifa li Al-Ṭibā‘a wa Al-Nashr, Beirut, 1st ed, 1382H.

Ṣaḥīḥ Al-Bukhārī, Taḥqīq: Muṣṭafā Dīb Al-Baghā, Dār Ibn Kathīr, Beirut, 3rd ed, 1407H.

Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān - Al-Iḥsān fi Taqrīb Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān (Tartīb Ibn Balbān), Taḥqīq: Shu‘ayb Al-‘Arnūṭ, Mu’assasat Al-Risāla, Beirut, 1st ed, 1408H.

Ṣaḥīḥ Ibn Khuzayma, Taḥqīq: Muḥammad Al-A‘zamī, Al-Maktab Al-Islāmī, Beirut, 1st ed.

Ṣaḥīḥ Muslim ma‘ Sharḥihi lil-Nawawī, Taḥqīq: Ṭaha ‘Abd Al-Ra’ūf, Al-Maktaba Al-Tawfīqiyya, Egypt.

Sha‘b Al-Īmān, Al-Bayhaqī, Taḥqīq: Muḥammad Al-Sa‘īd Bisayūnī Zaghlūl, Dār Al-Kutub Al-‘Ilmiyya, Beirut, 1st ed, 1410H.

Sharḥ ‘Ilal Al-Tirmidhī, Ibn Rajab, Taḥqīq: Hammām ‘Abd Al-Raḥīm Sa‘īd, Dār Maktabat Al-Rushd, Riyadh, 2nd ed, 1421H.

Sharḥ Mushkil Al-Āthār, Al-Ṭaḥāwī, Taḥqīq: Shu‘ayb Al-‘Arnūṭ, Mu’assasat Al-Risāla, 1st ed, 1415H.

Sīr A‘lam Al-Nubalā’, Al-Dhahabī, Taḥqīq: Majmū‘a min Al-Muḥaqqiqīn bi Ishrāf Al-Shaykh Shu‘ayb Al-‘Arnūṭ, Mu’assasat Al-Risāla, 3rd ed, 1405H.

Su‘ālāt Abī Bakr Al-Barqānī lil-Imām Abī Al-Ḥasan Al-Daraqṭnī, Taḥqīq: Muḥammad bin ‘Alī Al-Azharī, Dār Al-Fārūq Al-Ḥadītha, Cairo, 1st ed, 1427H.

Sunan Abī Dāwūd, Taḥqīq: Shu‘ayb Al-‘Arnūṭ, Al-Risāla Al-‘Ālamiyya, Beirut, 1st ed, 1430H.

Sunan Al-Tirmidhī, Taḥqīq: Aḥmad Shākīr, Maṭba‘at Muṣṭafā Al-Ḥalabī, Egypt, 2nd ed, 1397H.

Ta‘rīf Ahl Al-Taqdīs bi Marātib Al-Mawṣūfīn bi Al-Tadlīs (Ṭabaqāt Al-Mudallisīn), Ibn Ḥajar, Taḥqīq: ‘Āsim bin ‘Abdullāh Al-Quryūṭī, Maktabat Al-Manār, Amman, 1st ed, 1403H.

Ṭabaqāt Al-Ḥuffāz wa Asmā’ Al-Mudallisīn, Al-Dhahabī, Taḥqīq: Muḥammad Ziyād bin ‘Umar Al-Takla, Dār Al-Bashā’ir Al-Islāmiyya, 1st ed, 1421H.

Tahdhīb Al-Kamāl fi Asmā’ Al-Rijāl, Al-Mizzī, Taḥqīq: Bashār ‘Awād, Mu’assasat Al-Risāla, Beirut, 1st ed, 1400H.

Tahdhīb Al-Tahdhīb, Ibn Ḥajar, Maṭba‘at Dā’irat Al-Ma‘ārif Al-Nizāmiyya, India, 1st ed, 1326H.

Taqrīb Al-Tahdhīb, Ibn Ḥajar, Taḥqīq: Ṭariq ‘Awḍ Allāh, Dār Al-Kawthar, 1st ed, 1431H.

Tārīkh Al-Islām wa Wafayāt Al-Mashāhīr wa Al-A‘lām, Al-Dhahabī, Taḥqīq: Bashār ‘Awād, Dār Al-Gharb Al-Islāmī, 1st ed, 2003.

Tārīkh Ibn Ma‘īn: Riwayāt Al-Dawrī, Taḥqīq: Aḥmad Muḥammad Nūr Sayf, Markaz Al-Baḥth Al-‘Ilmī wa Ihya’ Al-Turāth Al-Islāmī, Mecca, 1st ed, 1399H.

Ulūm Al-Ḥadīth, Ibn Al-Ṣalāḥ, Taḥqīq: Nūr Al-Dīn ‘Uṭr, Dār Al-Fikr, 1st ed, 1984.

‘Umdat Al-Tafsīr ‘an Al-Ḥāfiẓ Ibn Kathīr, Mukhtaṣar Tafsīr Al-Qur’ān Al-‘Aẓīm, Aḥmad Shākir, Dār Al-Wafā’, Egypt, 2nd ed, 1426H.

Zād Al-Ma‘ād fī Hady Khayr Al-‘Ibād ﷺ, Taḥqīq: Shu‘ayb Al-‘Arnūṭ, Mu’assasat Al-Risāla, Beirut; Maktabat Al-Manār Al-Islāmiyya, Kuwait, 27th ed, 1415H.